الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأحد
14 ربيع الآخر 1437
24 يناير 2016
العدد 766

03
نواب: الأمير وجه بعدم المساس بمتطلبات المواطنين المعيشية

15
ديوان المحاسبة يدشن خطته الاستراتيجية 2016 - 2020

15
الخالد شارك في الاجتماع الوزاري الخليجي الأمريكي

وصل إلى بغداد لترؤس وفد الكويت في اجتماعات اتحاد مجالس التعاون الإسلامي

الغانم: السلطات اللبنانية تعمل على حل جريمة اختطاف المواطن الكويتي

اكد رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري وعد بمتابعة ملف قضية المواطن الكويتي الذي تم اختطافه مؤخرا في منطقة البقاع مشيرا إلى أن السلطات الامنية اللبنانية تعمل على قدم وساق لكشف خيوط هذه الجريمة والعمل على ايجاده وإعادته الى بلده وأهله سالما.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي أمس عقب اختتام زيارة قصيرة لبيروت زار خلالها مقر الاتحاد ان مباحثاته ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري تناولت العديد من الملفات الملحة وعلى رأسها نشاطات الاتحاد البرلماني العربي وأجندته المستقبلية والتعاون الثنائي بين البرلمانين الكويتي واللبناني إضافة إلى أهم التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية واصفا اياها بانها كانت مثمرة وبناءة.

ولفت الغانم إلى أنه وبري بحثا سبل تنسيق المواقف بين البرلمانين اللبناني والكويتي في المحافل البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية مشيرا إلى أن الجانبين أكدا دعمهما لكل ما يرسخ ويعزز التعاون والتعاضد العربي.

وكان الغانم قد وصل أمس الى العاصمة العراقية بغداد لترؤس وفد الكويت النيابي خلال اجتماعات اتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله على رأس وفد نيابي كويتي الى مطار بغداد الدولي رئيس البرلمان العراقي د. سليم الجبوري وعدد من النواب العراقيين واعضاء في اللجنة التحضيرية لمؤتمر البرلمانات الاسلامية.

ومن المقرر أن يترأس الغانم في بغداد اجتماعا تنسيقيا للمجموعة العربية لبحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اجتماعات المجالس الاسلامية.

تفاصيل (ص03)

الغانم لدى وصوله إلى بغداد وفي استقباله د. سليم الجبوري

الزلزلة والفريق الحكومي يجتمعان لبحث الدعومات

يجتمع النائب د. يوسف الزلزلة مساء اليوم مع نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح والفريق الحكومي المشكل بشأن التعامل مع الدعومات وذلك بناء على تكليف مكتب المجلس للنائب د. يوسف الزلزلة للتنسيق مع الحكومة حول الية تعامل الحكومة مع الدعومات بحيث لا يتأثر المواطن الكويتي بالسياسات الحكومية الجديدة والمرتبطة بالدعومات.

ومن المقرر ان يطلع الزلزلة على توجهات الحكومة بهذا الصدد على ان يرتب اجتماعا بعد ذلك مع مكتب المجلس لتقديم تقرير متكامل حول قضية الدعومات لمجلس الأمة للنظر فيه.

تقرير الأولويات على جدول أعمال جلسة الثلاثاء

تضمن جدول أعمال جلسة بعد غد الثلاثاء تقرير لجنة الأولويات بشأن تكليف المجلس متابعة اصدار الحكومة اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي أقرها المجلس.

الى ذلك، تجتمع 4 لجان برلمانية اليوم حيث تناقش لجنة الأولويات برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر وتناقش اللجنة المالية مشروع قانون بالاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام اضافة الى مناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل الكويتية الى شركة مساهمة ومناقشة مشروع القانون والاقتراحات بقوانين في شأن المناقصات العامة والتعديلات المقدمة عليه وتناقش اللجنة التشريعية مجموعة من الاقتراحات بقوانين.

جدول الأعمال (ص07-13)

حماد يطالب بإعادة طرح مناقصة مطار الكويت بشفافية

طالب النائب سعدون حماد وزير الاشغال العامة د. علي العمير إعادة طرح مناقصة مشروع إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي وفتح باب التأهيل أمام جميع الشركات العالمية بشفافية ووضوح.

وأضاف حماد: اننا نطالب وزير الاشغال سرعة إعادة طرح مناقصة مطار الكويت الدولي الجديد مرة اخرى وذلك بعد معالجة التجاوزات المالية في التكلفة التقديرية للمشروع ومعالجة الاخطاء في التصميم وفي المخطط الهيكلي للمشروع.

تفاصيل (ص06)

تلفزيون المجلس

م. عادل الخرافي:

- الأمير قادر على الوصول بالكويت إلى بر الأمان وسط الأمواج العاتية

د. عبدالله الطريجي:

- علاقتي برئيسي السلطتين متميزة وفي حدود الدستور والقانون

تفاصيل (ص14)

يترأس وفد الكويت في اجتماعات اتحاد مجالس التعاون الإسلامي ببغداد اليوم

الغانم: مباحثاتي وبري تناولت الملفات الثنائية والإقليمية

رئيس مجلس الأمة مرزق الغانم خلال لقائه رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري

الغانم لدى وصوله إلى بغداد

وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد المرافق له الى العاصمة العراقية بغداد وذلك لترؤس وفد مجلس الامة الكويتي في اجتماعات اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي المقرر عقده غدا الأحد.

وكان في استقباله على ارض المطار رئيس مجلس النواب العراقي د. سليم الجبوري والنواب في مجلس النواب العراقي آلا الطلباني وعباس البياتي وعبدالعظيم العجمان ومحمد الحلبوسي والسفير الكويتي لدى العراق غسان الزواوي ونائب الأمين العام لمجلس النواب العراقي د. بادع الجبوري.

وترأس الغانم في بغداد في وقت لاحق أمس السبت اجتماعا تنسيقيا للمجموعة العربية بصفته رئيسا للاتحاد البرلماني العربي لبحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اجتماعات المجالس الاسلامية.

ويضم الوفد المرافق للغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع وأمين سر الشعبة البرلمانية النائب د. عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة البرلمانية النائب صالح عاشور وعضوا الشعبة البرلمانية النائب د. خليل أبل وسيف العازمي و الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

وكان الغانم قد غادر والوفد المرافق له الجمهورية اللبنانية متوجها إلى العاصمة العراقية بغداد وذلك عقب اختتام زيارة قصيرة لبيروت زار خلالها مقر الاتحاد والتقى على هامشها رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري.

وكان في وداعه على ارض المطار السفير الكويتي لدى لبنان عبد العال القناعي وأركان السفارة.

وقال الغانم في تصريح صحفي قبيل مغادرته ان مباحثاته الليلة قبل الماضية ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري تناولت العديد من الملفات الثنائية والإقليمية واصفا اياها بانها كانت مثمرة وبناءة.

وأضاف الغانم انه تطرق خلال اجتماعه مع بري الى قضية المواطن الكويتي الذي تم اختطافه مؤخرا في منطقة البقاع مؤكدا ان الرئيس بري وعد بمتابعة الملف وان السلطات الامنية اللبنانية تعمل على قدم وساق لكشف خيوط هذه الجريمة والعمل على ايجاده وإعادته الى بلده وأهله سالما.

واختتم الغانم تصريحه قائلا إن زيارته القصيرة للبنان تركزت على متابعة عمل الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي التي تتخذ من بيروت مقرا لها.

وكان الرئيس الغانم قد اجتمع والوفد المرافق له مع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري وذلك على هامش زيارته لمقر الاتحاد البرلماني العربي في بيروت.

وقال الغانم في تصريح صحفي عقب الاجتماع إن مباحثاته ودولة الرئيس بري تناولت عددا من الملفات الملحة وعلى رأسها نشاطات الاتحاد البرلماني العربي وأجندته المستقبلية والتعاون الثنائي بين البرلمانين الكويتي واللبناني إضافة إلى أهم التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقال الغانم: أبدى الجانبان اللبناني والكويتي كل الحرص والاهتمام لإنجاح عمل الاتحاد البرلماني العربي وأهمية السعي الدؤوب لكل ما من شأنه توطيد علاقات التعاون بين البرلمانات العربية.

وذكر الغانم أنه وبري بحثا سبل تنسيق المواقف بين البرلمانين اللبناني والكويتي في المحافل البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية مشيرا إلى أن الجانبين أكدا دعمهما لكل ما يرسخ ويعزز التعاون والتعاضد العربي.

وكان قد وصل رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق الغانم على رأس وفد برلماني أمس الاول الى بيروت وذلك لزيارة مقر الاتحاد على ان يتوجه عقبها الى العاصمة العراقية بغداد لحضور اجتماعات اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي.

وكان في استقباله على ارض المطار وممثل رئيس مجلس النواب اللبناني النائب علي بزي والسفير الكويتي لدى لبنان عبدالعال القناعي ورئيسة مصلحة المراسم في مجلس النواب اللبناني رولا بري.

واطلع الغانم خلال زيارته لمقر الاتحاد البرلماني العربي في بيروت الذي يتولى رئاسته على عمل الامانة العامة الجديدة للاتحاد التي تسلمت مهامها مؤخرا والأجندة المستقبلية المتعلقة بنشاطات الاتحاد.

يذكر ان رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق الغانم قد توجه على رأس وفد برلماني الى بيروت وذلك لزيارة مقر الاتحاد على ان يتوجه عقبها الى العاصمة العراقية بغداد لحضور اجتماعات اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي.

وكان في وداعه على ارض المطار كل من نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير والسفير اللبناني لدى دولة الكويت د. خضر حلوي والقائم بالاعمال في السفارة العراقية لدى دولة الكويت ياسين الجبوري والأمين العام المساعد لقطاع العلاقات العامة والمنظمات مهدي المطيرات.

بري وعد بمتابعة ملف المواطن الكويتي والسلطات الأمنية تعمل على قدم وساق لكشف الجريمة

الجانبان الكويتي واللبناني أكدا دعمهما لكل ما يرسخ ويعزز التعاون والتعاضد العربي

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

أكدوا أن الظروف الحالية تتطلب من الجميع التصدي لمثيري الفتن والحفاظ على وحدة الصف

نواب: الأمير وجه بعدم المساس بمتطلبات المواطنين المعيشية والأساسية

أشاد عدد من النواب بحديث حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير البلاد وتوجيهاته السامية السديدة لرؤساء تحرير الصحف المحلية بحديث الاب لابنائه معتبرين حديث سموه بمثابة خارطة طريق آمن للعبور بالكويت واهلها الى بر الامان في ظل ظروف واحداث اقليمية عاصفة تتطلب من الجميع التحلي بروح الوطنية والمسؤولية والتصدي لمثيري الفتن والحفاظ على وحدة الصف ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

مبارك الخرينج

أحمد لاري

ماضي الهاجري

وأكد النواب ان استحقاقات المرحلة الراهنة تتطلب تحركا عاجلا من الوزراء المعنيين لتشديد الرقابة على الأسعار ووقف الهدر في الوزارات المختلفة انسجاما مع توجه الدولة الرامي إلى تحصين الاقتصاد الكويتي من تداعيات الوضع العالمي في ظل هبوط أسعار النفط.

وأشاد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بحديث حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير البلاد وتوجيهاته السامية السديدة لرؤساء تحرير الصحف المحلية بحديث الاب لابنائه مناشدا جميع وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والالكترونية تنفيذ هذه التوجيهات السامية حفاظا على الوحدة الوطنية وترسيخا لدولة المؤسسات وحماية لامن واستقرار الكويت من عبث العابثين.

وقال الخرينج في تصريح صحفي: إن سمو الامير كعادته وباعتباره والد الجميع ورب هذا البيت تحدث مع رؤساء تحرير الصحف المحلية بروح الاب الحريص على اولاده المواطنين والمواطنات مستشعرا ما يلوح في الافق من مخاطر إقليمية وتهديدات داخلية بسبب التأجيج البغيض من بعض الأطراف حيث طالب سموه رؤساء التحرير بضرورة إدراك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم في معالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وكيفية تناولها وضرورة عدم إتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الإعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي والابتعاد عن الإساءة لأي فئة من مكونات المجتمع لان ذلك يدمر الجميع.

واعتبر الخرينج حديث سمو الامير بمثابة خارطة طريق آمن للعبور بالكويت واهلها الى بر الامان في ظل ظروف واحداث اقليمية عاصفة تتطلب من الجميع التحلي بروح الوطنية والمسؤولية والتصدي لمثيري الفتن والحفاظ على وحدة الصف ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

واشاد الخرينج بتأكيد سمو الامير على ضرورة احترام القضاء واحكام السلطة القضائية وعدم التعرض لهما وبالتالي على الجميع عدم التعرض وعدم المساس أو التشكيك بالقضاء الكويتي الشامخ والنزيه لاسيما ان القضاة هم حراس العدالة ويتمتعون بكل احترام وتقدير وثقة من كافة السلطات ومن المواطنين جميعا واحترام الاحكام القضائية يرسخ دولة المؤسسات.

واكد الخرينج ان ما تناوله سموه الامير بأهمية الجانب الاقتصادي في البلاد مستشعرا مخاطر انخفاض أسعار النفط حيث طالب بالبدء بالمعالجة الاقتصادية الجادة ووضع البرامج الهادفة لتنويع مصادر الدخل وتخفيض المصروفات في الميزانية مع تأكيد عدم المساس بالحياة الكريمة للمواطنين واحتياجاتهم الأساسية والحفاظ عليها وما هذا القول الا اهتمام بالغ من سموه بالحالة الاقتصاديه للبلاد والعمل على حماية المواطنين من هذه الازمة الاقتصادية بما يحقق للكويتيين الحياة الكريمة وعدم اثقال كاهلهم بما يحقق الاستقرار لكل الاسر الكويتية.

ولفت الخرينج الى اشادة سموه الامير خلال اللقاء بالعلاقات الاخوية بين دول مجلس التعاون الخليجي مؤكدا سموه اهمية تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك ودفع مسيرته الخيرة نحو التكامل والتكاتف في مختلف المجالات بما يحقق اهداف وتطلعات شعوب دول المجلس وبما يكفل ازدهارها ونماءها وامنها واستقرارها منطلقا سموه من مبدأ المصير المشترك لدول الخليج العربية.

وتمنى الخرينج من جميع افراد المجتمع ومن وسائل الاعلام الالتزام بتوجيهات والد الجميع وتنفيذها بالحفاظ على الوحدة الوطنية واحترام القضاء والتمسك بالعمل الخليجي المشترك لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ومن اجل الحفاظ على الكويت ووحدتها الوطنية لمزيد من الاستقرار والامان حفظ الله الكويت واهلها من كل مكروه تحت القيادة الحكيمة لسمو الامير الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه ورعاه وسمو ولي عهده الامين الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله.

أقلام فتنة

ومن جانبه قال النائب د.يوسف الزلزلة ان ما صرح به صاحب السمو الامير للصحف وطلبه من رؤساء التحرير بعدم اتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الاعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي والابتعاد عن الاساءة لاي فئة من مكونات المجتمع لهو دليل قاطع على قناعة سموه ان هناك اقلام فتنة وكتابات نشازا تريد السوء ببلدنا من خلال ما تبثه من سموم لدق اسفين الفرقة بين ابناء البلد الواحد متسائلا هل تلتزم الصحف ووسائل الاعلام بما امرهم به صاحب السمو ام تستمر بعض وسائل الاعلام كعادتها باثارة الفتن هنا يأتي دور وزارة الداخلية ووزارة الاعلام لمتابعة من يريد ان يجرم بحق البلد وتطبيق الجزاءات الرادعة بحقه.

ترشيد الإنفاق

وبدوره قال النائب خليل الصالح إن واقع الوضع الاقتصادي الراهن يوجب على الحكومة إعادة تقييم شاملة لبنود الميزانية وآليات الصرف وأولويات المشاريع لا سيما في ظل التوجه للحزم في المصروفات غير الأساسية وترشيد الإنفاق.

وطالب الصالح بالتوقف عن الصرف على المشاريع التمويلية التي لا تصب في تحقيق التنمية المستدامة وإجراء دراسات لمواءمة الأداء الاحكومي في الشأن الاقتصادي مع التطورات الحاصلة.

ونوه إلى أن إلى استحقاقات المرحلة الراهنة تتطلب تحركا عاجلا من الوزراء المعنيين لتشديد الرقابة على الأسعار ووقف الهدر في الوزارات المختلفة انسجاما مع توجه الدولة الرامي إلى تحصين الاقتصاد الكويتي من تداعيات الوضع العالمي في ظل هبوط أسعار النفط.

وحدة الصف

ومن جهته ثمن النائب ماضي الهاجري التوجيهات السامية لصاحب السمو أمير البلاد في حديثه إلى رؤساء تحرير الصحف المحلية مؤكدا أن سموه رسم خارطة طريق ومنهجا تسير عليه جميع السلطات بما فيهم السلطة الرابعة في جميع مجالات الحياة سواء كانت اقتصادية او سياسية أو اجتماعية.

وقال الهاجري في تصريح صحافي إن سموه وكما عودنا دائما يقوم بإيجاد الحلول الناجحة لجميع المشاكل التي تواجه البلاد مشيدا بتركيز سموه على أربع قضايا رئيسية منها تأكيد سموه أهمية دور وسائل الاعلام في وحدة الصف ومشاركة الحكومة والشعب في معالجة النقص في الموارد المالية وضرورة احترام أحكام القضاء وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وقال الهاجري إن سموه يدرك أهمية وسائل الاعلام في الحفاظ على الوطن وأمنه واستقراره ووحدة الكويتيين مع بعضهم البعض مطالبا إياها بالالتزام بتوجيهات سموه بعدم اتاحة الفرصة لاستغلال المنصات الاعلامية لشق الوحدة الوطنية او استغلال ظروف المنطقة البالغة الدقة للشحن الطائفي وتأجيج المشاعر واثارة النعرات.

وأكد الهاجري أنه إذا قامت الحكومة بتنفيذ تلك التوجيهات السامية فلن تكون هناك مشكلة في الميزانية مشيرا إلى أن سموه اكد ضرورة تضافر الجهود للبدء بمعالجات وخطوات اقتصادية لخفض بنود الميزانية ومعالجة النقص في موارد الدولة وأن يتحمل الجميع مسؤولياته لترشيد الانفاق.

وتوجه بالشكر لسمو الأمير حيث إن سموه شدد على الحفاظ على الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية والأساسية مثمنا الهاجري تأكيد سموه حيادية السلطة القضائية وضرورة احترام القضاء واحكام السلطة القضائية وعدم التعرض لهما.

وأكد الهاجري ضرورة الوقوف خلف سمو الأمير في سياسته الخارجية التي تنال إعجاب العالم أجمع لما لها من اتزان وحيادية مشيدا بتأكيد سموه بأن الكويت ضمن نسيج منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأكيده دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وشدد الهاجري على الحكومة بضرورة وضع تلك التوجيهات السامية موضع التنفيذ من هذه اللحظة للحيلولة دون دخول الكويت في أزمة مالية واقتصادية.

وضوح وشفافية

وعلى صعيد متصل قال النائب د.عبدالرحمن الجيران إن مضمون رسالة صاحب السمو لخفض بنود الميزانية يتضمن الوضوح والشفافية المعهودة من سموه واستشراف المستقبل وتحصين المجتمع واحترام القضاء.

ووجه رسالة إلى ممثلي الوزارات بمن فيهم الوكلاء والمدراء والمراقبون ورؤساء الاقسام وغيرهم انه من غير المقبول استمراركم بالهدر اللامسؤول ونطالبكم بوضع برامج تهدف الى الترشيد بالتعاون الجاد مع وزارة المالية وجهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة وترك الاسلوب القديم بتجاهل القانون والرتابة والنمطية لخدمة وتمرير مصالح المتنفذين.

وشدد على ان المسؤولية كبيرة وهذه امانة فأنتم بموقع مسؤولية وستغادرون مواقعكم عاجلا او آجلا وستحاسبون على تجاوزكم.

وتابع: واذا اتجهت الدولة لرفع الدعم عن المواطن واتجهتم لمصالحكم باستمرار الهدر فهذا تناقض لا ينسجم مع رسالة صاحب السمو للمرحلة المقبلة وما فيها من تحديات امنية واقتصادية وسياسية لابد ان تستوعبوها وتصحوا من نومكم.

المسؤولية المشتركة

ومن جانبه طالب النائب احمد لاري الجميع الامتثال لتوجيهات سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في لقائه مع رؤساء تحرير الصحف اليومية المحلية داعيا ومن باب المسؤولية المشتركة كل مواطن مخلص وحريص على امن واستقرار الكويت ان يقرأ اللقاء بدقة وتمعن.

واضاف لاري: ونشكر سموه على ما ورد في كلمته بخصوص الاعضاء المعتذرين عن جلسة يوم الاربعاء الموافق 13/ 1/ 2016 وندعو العلي القدير ان يحفظه ذخرا للكويت واهلها فهو صمام الامان، وان يعيننا على تحمل المسؤولية الثقيلة والحساسة في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة.

وقال لاري في تصريح صحافي «ان كلمات سموه تمثل بوصلة طريق لنا جميعا خصوصا في العلاقات الخارجية المتوازنة للكويت وتأكيد الوحدة الوطنية والتآلف الاجتماعي بين مكونات المجتمع الكويتي.

اقترح إطلاق اسم بهبهاني على أحد الشوارع

الزلزلة يسأل عن تعديل أوضاع الشركات رغم انتهاء المهلة القانونية لها

قدم النائب د. يوسف الزلزلة سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي.

وجاء في نص السؤال:

- تم ضم إدارة التموين وكذلك وكالة الرقابة التجارية لعمل وكيل الوزارة ما يجعل إدارته أكثر مركزية. ما الأسباب التي جعلت مركزية الأعمال لدى وكيل الوزارة؟

- لوحظ صدور قرار وزاري يترأس اللجنة فيها مستشار الوزير ما يثير التساؤل هل من صلاحية المستشار ترؤس لجان أم أخذ رأيه ودخوله في عضويتها؟ لذا يرجى تزويدنا بالسند القانوني لذلك؟

- منذ صدور قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة قامت الوزارة بمخالفة أحكامه. فما السند القانوني للأمور التالية:

- انتهاء المدة القانونية لتعديل أوضاع الشركات في شهر أكتوبر 2014 إلا أنه مازال هناك تعديلات من قبل بعض الشركات؟

- حددت المادة (237) مدة ثلاثة أشهر لعقد الجمعيات وتقديم البيانات المالية بعد انتهاء السنة المالية لدى الشركة إلا أن الوزارة لم تتقيد بتنفيذ أحكام المادة وتنظيمها؟

- حددت المادة (238) في حالة مخالفة المادة (237) تلتزم الوزارة متابعة الشركة لعقد

د. يوسف الزلزلة

جمعيتها خلال خمسة عشر يوما وإذا لم توجه تقوم الوزارة بتحديدها مهلتها.

ما الشركات التي قامت الوزارة بدعوة جمعياتها؟ ولماذا لم تطبق على شركات أخرى؟

- لوحظ تجديد رخصة احدى الشركات على الرغم من مخالفتها لأحكام السابقة للبند (23). ما السند القانوني للوزارة لعدم مخالفة الشركة حتى تاريخه؟

- وجود لجنة شكلت للاهتمام بأوضاع الشركات. يرجى تزويدنا بالقرار والسيرة الذاتية للأعضاء مع المحاضر التي تم مصادقتها؟

- هل صدرت تعاميم من قبل الوكيل بشأن الشركات المساهمة؟ يرجى تزويدنا بنسخة منها.

- صدر قرار وزاري رقم (346) لسنة 2015 بشأن لجنة القيد الخاص بمراقبي الحسابات برئاسة وكيل الوزارة. فما أسباب صدور مثل هذا القرار؟

من جهة أخرى، قال النائب د.يوسف الزلزلة ان المرحوم العم الكبير محمد صالح يوسف بهبهاني قامة اقتصادية كبيرة افتخر بالكويت فافتخرت به وواجبنا الان بعد رحيله الى بارئه ان نحفظ ذلك الاسم الشامخ على مر الايام باطلاقه على احد شوارع العاصمة.

ومن جهة أخرى أضاف الزلزلة انه نظرا للأوضاع الاقتصادية السيئة التي يمر بها العالم وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي المحلي والذي سينتج عنه مجموعة من القرارات الحكومية المالية ونظرا لانعكاس ذلك على المواطنين بصورة سلبية فانه مطلوب من الحكومة مراقبة أسعار السلع في الكويت والعمل على تخفيض بعضها التي ارتفعت نتيجة لجشع بعض التجار.

وتابع: ايضا على الحكومة منع اصحاب العقارات من رفع الايجارات السكنية خلال هذه الفترة حتى لا يؤثر ذلك سلبا على امكانات المواطنين ويجب أيضا أن يفعل دور ادارات حماية المستهلك لانقاذ البلد من جشع بعض مستغلي الاحوال الاقتصادية المتردية.

دعا إلى تغليظ العقوبة على المتاجرين بالأدوية المزورة

الحويلة: نتمنى أن ترى وثيقة الشباب النور في قمة القادة العرب المقبلة في تونس

أشاد النائب د. محمد الحويلة عضو البرلمان العربي وعضو لجنة الشباب بالإنجاز الذي حققه البرلمان العربي بالمصادقة على وثيقة الشباب العربي في دورته الأخيرة التي عقدت في القاهرة وذلك بعد ما تم إقرارها من قبل اللجنة بالإجماع وتم عرضها على الجلسة العامة للبرلمان العربي والذي قام بالمصادقة عليها مشيرا الى ان اقرارها يأتي في ظروف أستثنائية تمر بها المنطقة العربية وأكد الحويلة أنه سيتم رفع الوثيقة لقمة القادة العرب القادمة في تونس في شهر أكتوبر كي يقرها القادة.

ولفت الحويلة الى ان اللجنة قامت بطرح استبانات تم عرضها على الشباب في الدول العربية وكذلك العديد من منظمات المجتمع المدني ضمت كل تطلعات واهتمامات واحتياجات الشباب العربي.

وأضاف الحويلة أن مشروع وثيقة الشباب يأتي انطلاقا من إيمان البرلمان العربي بضرورة تنمية الشباب وضمان حقوقهم وأداء واجباتهم على أسس من العدل والمساواة وإدراكا بأن الاستثمار في الشباب وتنمية مواهبهم وقدراتهم وطاقاتهم يعد ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة المتقدمة ويعد من الوثائق المهمة التي تضع آلية للحفاظ على الشباب العربي وتوفير السبل الكفيلة لتحسين مستواه في المجالات كافة وبتنمية الحس الوطني والقومي.

وزاد الحويلة أن وثيقة الشباب تأتي اعترازا بمكانة الشباب وحقوقهم وحرياتهم المسؤولة كما تهدف الوثيقة إلى وضع تنمية الشباب ضمن الأهداف الوطنية الأساسية وحث الدول العربية على إعداد استراتيجيات وطنية شاملة للشباب وتكثيف الجهود للارتقاء برعاية الشباب وتنميتهم

د. محمد الحويلة

معرفيا ومهاريا وقيميا وتعزيز فرص الشباب لمعرفة حقوقهم ومسؤولياتهم وواجباتهم وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية والسياسية والتنموية وغيرها مع تنشئة الشباب العربي على الاعتزاز بانتمائهم الوطني وهويتهم العربية.

واختتم الحويلة متمنيا أن ترى وثيقة الشباب العربي النور ويتم اقرارها في القمة المقبلة لتكون مرجعية لمتخذي القرار بشأن الشباب وقضاياهم مثمنا مجهودات الزملاء النواب في اللجنة وما قاموا به من جهد متميز من أجل إعداد هذه الوثيقة.

من جهة أخرى، قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة قال فيه إن الأدوية المزيفة توجد في كل مكان في العالم وهي تتراوح بين الخليط من المواد السامة والضارة وبين التركيبات غير الفعالة وبعضها يحتوي على مكون معلن وفعال ويبدو مماثلا للمنتج الأصلي إلى الحد الذي يخدع المهنيين الصحيين والمرضى ولكن في كل حالة يكون مصدر الدواء المزيف مجهولا ومحتواه لا يمكن الوثوق فيه والأدوية المزيفة هي دائما غير مشروعة ويمكن أن تتسبب في فشل العلاج أو الوفاة أيضا ويعد القضاء عليها من المشكلات الكبيرة في مجال الصحة العمومية.

وأضاف: إن التزوير في الصناعات الدوائية والطبية يؤثر سلبا على صحة افراد المجتمع وعلى اقتصادات الدول فإن الغش الدوائي اصبح مستفحلا وسبب العديد من المشكلات للمرضى والتي تؤدي إلى الموت أحيانا ويصنف منتجو الادوية المهربة والمزيفة حسب تقرير منظمة الصحة العالمية على القدرة الفائقة في الخداع وإقناع المرضى بشفائهم بها مع أنها قد تزيد من مرضهم وتعرض حياتهم للخطر فإن تجارة الادوية المزيفة تمثل 10% من إجمالي صناعات الأدوية عالميا.

وجاء في نص الاقتراح:

- تغليظ العقوبات على الاعلان والاتجار في الأدوية المزورة الفاسدة لتكون عملية الردع أكثر واكبر سواء على مستوى الوسائل المرئية والمسموعة ومواقع التواصل الاجتماعي.

- تشكيل لجنة مشتركة بين الجهات المعنية ومنها وزارات الصحة والتجارة والصناعة والداخلية والإعلام والبلدية والجمارك لتفعيل الدور الرقابي وضبط الادوية المزيفة وغيرها وتكثيف الحملات التفتيشية التي تقوم بها وزارة الصحة حاليا.

ويسأل وزير المالية عن أوجه صرف أموال الضريبة على الشركات

الجيران يطالب بالاستعجال للرد على سؤاله بشأن القضايا المحالة لمكافحة الفساد

تقدم النائب د.عبدالرحمن الجيران بطلب استعجال رد على سؤال برلماني قال فيه: سبق أن وجهت سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 2015/12/06 يحمل رقم 2015-KNA-40672 نود إحاطتكم علما بأن الوزير لم يرد على السؤال حتى الآن.

وجاء في نص السؤال: ايمانا بدور الدولة في تطبيق القانون ومحاسبة المتجاوزين والقضاء على الفساد والمحسوبية وتسهيل المعاملات.

وطالب إفادته بما يلي:

- عدد القضايا المحالة إلى النيابة العامة من قبل الوزارات لعام 2013-2014 / 2014-2015 مع بيان عدد القضايا التي تم الانتهاء من التحقيق فيها.

- عدد القضايا المحالة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد وهل تم التحقيق فيها؟ وهل توجد معوقات؟ إذا كانت الإجابة بالايجاب فيرجى ذكر الأسباب.

من جهة أخرى، تساءل النائب د.عبدالرحمن الجيران عن أوجه صرف الاموال التي سنجمعها ضريبة على الشركات وعلى أي مشروع او خدمات عامة؟ مضيفا: إذا كان الجواب على الطرق والصحة والاسكان والمواصلات فنقول لهذه الخدمات ميزانيات مليارية ولكنها لاتصرف وفق قواعد تنفيذ الميزانية!

وتابع الجيران: كما ان المادة 18 من الدستور اشترطت في نزع المال التعويض فأين التعويض وما آليته؟ مستطردا: والمادة 24 من المقومات الاساسية للمجتمع وضعت اساسا للضرائب وهو العدالة الاجتماعية والسؤال الان اين هي؟

وماهو نطاقها حتى نبني عليها فلسفة الضرائب؟

وأردف الجيران: اما عن حكم الضرائب في الاسلام فقد انعقد الاجماع على تحريم اخذ مال المسلم بغير رضاه نص على ذلك العز بن عبدالسلام والقرافي

د.عبدالرحمن الجيران

وغيرهما ولايجوز اللجوء لأخذ الضرائب إلا في الضرورة القصوى كأن يدهم العدو بلاد الاسلام ولا يوجد للحاكم مال فيفرض الضريبة على التجار لحماية بيضة الاسلام ثم تزول الضريبة اذا زال السبب.

أكد الجيران انه وفي تاريخ الاسلام الطويل لم يعرفوا الضرائب اللهم إلا في عهد الدولة العباسية وتحديدا في اسواق العراق في عهد المنتقي العباسي سنه 313 هجرية لاستمرار الظلم هناك وجاء في الحديث الشريف: لايدخل الجنة صاحب مكس وهو العشار أي الذي يأخذ الضريبة والله تعالى يقول: ولاتعاونوا على الاثم والعدوان ويقول: ولاتأكلوا اموالكم بالباطل.

وأشار إلى ان الدول الغربية لجأت الى الضرائب لانه لا يهمهم الحلال ولا الحرام بل غايتهم فقط الدنيا وتحصيلها بأي وجه كان فزاد الظلم وظهرت الانانية وارهقوا الناس بساعات العمل وجعلوهم يتحركون كالدمى من اجل تحصيل (الإن كم) لدفع الضريبة لافتا إلى انه الاولى بوزارة المالية وهي تعرف مواطن الخلل والهدر ان تلتزم بالقانون وتوقف التلاعب وتحد من نفوذ المتنفذين فهل يستطيع الوزير؟

أشاد بمنع إصدار أذونات عمل للنساء في المقاهي

مطيع يقترح زيادة قيمة دفعات القرض الإسكاني لأهالي مدينة صباح الأحمد

أثنى النائب د.أحمد مطيع العازمي على قرار الهيئة العامة للقوى العاملة بمنع اصدار اذونات عمل للنساء في الجهات التي تقدم خدماتها للرجال فقط كالمقاهي وكذلك منع اذونات عمل الرجال في الجهات التي تقدم خدماتها للنساء فقط.

وقال النائب إن هذه الخطوة الموفقة جاءت بعد انتشار الرذيلة والفساد في المقاهي والتي تم الكشف عنها في الحملات المتكررة لرجال الداخلية والبلدية مؤكدا أن الهدف من هذه الأماكن هو افساد الشباب الذين يمثلون بدورهم نواة المجتمع وركيزة نهضته.

وتمنى النائب أن يتبع هذا القرار إجراءات بعقوبات مشددة على من يتجاوزه ويتهاون في تطبيقه من التجار أو أصحاب النفوذ تتمثل في سحب ترخيص الجهة المخالفة إضافة إلى تغريمها مشددا على أن قيم مجتمعنا وعاداته وأخلاقه هي خط أحمر لن نسمح لكائن من كان أن يتجاوزه.

ومن جهة أخرى تقدم النائب د.أحمد مطيع العازمي باقتراح لرئاسة مجلس الأمة يطلب فيه مراعاة قاطني المناطق النائية وخصوصا مدينة صباح الأحمد وذلك بزيادة قيمة دفعات القرض الإسكاني وتقليل عددها وذلك لمعاناة قاطني هذه المناطق من ارتفاع تكلفة نقل المواد الإسكانية وكذلك أجور العاملين وذلك للبعد الجغرافي لهذه المناطق.

د.أحمد مطيع

وجاء نص الاقتراح :وفق القانون رقم(47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية يقوم بنك الائتمان بتقديم قروض لمستحقي الرعاية السكنية لبناء المساكن أو شرائها أو زيادة الانتفاع بها بالتوسعة أو التعلية أو إصلاحها أو ترميمها وتسلم هذه القروض بدفعات تتفاوت في قيمتها وقد تتجاوز عشر دفعات ونظرا لمعاناة قاطني المناطق البعيدة مثل مدينة صباح الأحمد من ارتفاع تكلفة ترحيل المواد ونفقات وأجور العمال الذين يندر وجودهم في تلك المناطق خاصة النائية منها كمدينة صباح الأحمد ولتحقيق هذه الأعباء .

العدواني :ما خطة الحكومة لمعالجة الوضع المالي للدولة؟

وجه النائب عبدالله العدواني سؤالا إلى وزير الاشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير وجاء في نص السؤال:

- ما خطة وزارة الأشغال العامة بشأن طريق أمغرة الواقع بين مدينة سعد العبد الله ومنطقة كبار المقاولين لا سيما أنه يعاني من سوء الخدمة؟

- ما خطة الوزارة لتأهيل الخدمات الخاصة برصف وتبليط المنطقة المحيطة بمدينة سعد العبدالله والمشاريع المخصصة لهذا الغرض؟

ومن جهة أخرى قدم النائب عبدالله العدواني سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح.

وجاء في نص السؤال:

- ما خطة الحكومة لمعالجة الوضع المالي للدولة بسبب انخفاض اسعار النفط؟ وهل توجد نية في المساس بمكتسبات المواطنين؟

- كم يبلغ حجم الدعم المقدم للمواطنين وللشركات الوطنية؟ يرجى بيان ذلك بالتفصيل.

عبدالله العدواني

الصالح: نقل هاشم من منصبه عقوبة مبطنة وترضيات

اعتبر النائب خليل الصالح أن نقل المدير التنفيذي لشركة KOC هاشم هاشم من منصبه الحالي إلي شركة جديدة قيد الإنشاء ما هو إلا عقوبة مبطنة حيث كان المطلوب هو ازاحة هاشم هاشم من شركة نفط الكويت نعم انها حسبة سياسية من مبدأ الترضيات وعنوانها لا غالب ولا مغلوب.

وقال الصالح في تصريح صحفي إن هاشم دفع ضريبة الإصرار على عدم تسييس المؤسسة النفطية والذي حذرنا منه مؤكدا ان سجله حافل بالإنجازات ولما لا وهو من أبرز الكفاءات الوطنية التي احتضنها القطاع النفطي.

وأثنى الصالح على النجاحات غير المسبوقة في إنجاز المشاريع والتي شهدتها شركة نفط الكويت خلال وجوده على رأسها مشيرا إلى أن هاشم قادر على أن يسطر نجاحات جديدة في المرحلة المقبلة.

وأوضح أنه بالرغم من أن معرفتنا بهذا الرجل كانت في فترة قصيرة من حيث الزمن الا انها طويلة من حيث الانجازات التي حققها في القطاع النفطي في شركة نفط الكويت KOC لا سيما وقد اتسم أداؤه بالحرفية والمهنية العالية.

خليل الصالح

وأضاف الصالح: يكفي ان نشهد لهذا الرجل انه خلال الفترة الماضية والقصيرة ارتفع انتاج النفط إلى 3 ملايين برميل مضيفا: وزادني اعجابا قوله انني اعمل لوطني من اي موقع نعم ادرك انكم كنتم خصما سياسيا للساسة بفضل تمسككم بالمبادئ والقيم الاخلاقية في اهم شركة نفطية.

وأعرب الصالح عن تمنياته بالتوفيق للرئيس التنفيذي الجديد لشركة نفط الكويت جمال جعفر وأن يواصل مسيرة الانجاز بما يناسب استحقاقات المرحلة الراهنة.

بعد رفضها من ديوان المحاسبة لكثرة الشبهات والتجاوزات

حماد: إعادة طرح مناقصة مطار الكويت

طالب النائب سعدون حماد وزير الاشغال العامة د. علي العمير بإعادة طرح مناقصة مشروع إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي (المبنى II) مرة أخرى وفتح باب التأهيل أمام جميع الشركات العالمية بشفافية ووضوح للوصول للسعر الحقيقي للمناقصة والذي سيقل عن الأسعار التي تم عرضها والتي تجاوزت قيمتها (1.312.000.000) مليارا وثلاثمائة واثني عشر مليون دينار كويتي) كانت ستهدر من الأموال العامة للدولة.

واكد حماد أنه سبق أن حذرنا وزير الاشغال العامة السابق والحالي مرارا وتكرارا من حجم الشبهات والتجاوزات التي شابت تلك الممارسة والتي اكدها تقرير ديوان المحاسبة في كتابه رقم 333-9/5/3/452 بتاريخ 2016/1/14 والموجه لوكيل وزارة الاشغال العامة والخاص بدراسته للممارسة رقم : هـ م خ/214 إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي (المبنى II) حيث افاد تقرير ديوان المحاسبة بأنه قد شابت الممارسة موضوع البحث عدة ملاحظات اتضحت خلال دراسة ما توفر من مستندات وهي كالتالي:

- ارتفاع سعر الممارسة موضوع البحث بالرغم من تقديم الوزارة لتسهيلات أدت إلى تخفيف المخاطر على المقاولين مع إلغاء عدة اعمال والتي من المفترض أن تساهم في حصول الوزارة على سعر افضل ولم تقدم الوزارة مبررات مقنعة لارتفاع السعر وحيث ان ارتفاع السعر هو من

سعدون حماد

الأسباب الرئيسية لإلغاء المناقصة السابقة فإن مبرر الإلغاء مازال قائما ولم تستخدم الوزارة الأدوات المتاحة لها والتي من شأنها أن تقلل التكلفة مثل مراجعة التصميم وتفعيل بند الهندسة القيمية قبل طرح الممارسة بالإضافة إلى امكانية تضخم قيمة المشروع لاحتمال زيادة قيمة البنود الاحتياطية عن تقديرات الوزارة بسبب تخفيض قيمتها عن تسعير الممارس الفائز بالمناقصة الملغاة.

- عدم اخذ الوزارة بعين الاعتبار عند تصميم المشروع والمخطط الهيكلي كيفية الوصول الى عدة مرافق قائمة بعد الانتهاء من المشروع وهي مبنى الطيران العام التابع للمستثمر برج المطار.

- عدم قيام الوزارة بتقديم موازنة تثمينية توضح بند التشغيل والصيانة لمدة سنتين من الاستلام الابتدائي وبيان طريقة صرف الدفعات للمقاول عن هذا البند.

لذا وبناء على ما تقدم يرى ديوان المحاسبة عدم الموافقة على الممارسة موضوع البحث.

وزاد حماد: لقد اثبتت دراسة ديوان المحاسبة لممارسة مشروع مطار الكويت الدولي الجديد صحة وصدق ودقة ما سبق وتطرقنا إليه من ارتفاع شديد وغير مبرر للأسعار بمبالغ تتجاوز قيمتها 600 مليون دينار كويتي عن السعر الحقيقي للممارسة بالإضافة إلى العديد من المخالفات والتجاوزات التي اكدها ديوان المحاسبة والخاصة بتصميم المشروع والمخطط الهيكلي وعدم الالتزام بالاشتراطات والمواصفات الفنية وغياب موازنة بند التشغيل والصيانة لو أن وزير الاشغال العامة السابق اخذ برأينا منذ البداية وقام بالغاء المناقصة وإعادة طرحها لما خسرنا كل ذلك الوقت.

وأضاف حماد : اننا نطالب وزير الاشغال بسرعة إعادة طرح مناقصة مطار الكويت الدولي الجديد مرة اخرى وذلك بعد معالجة التجاوزات المالية في التكلفة التقديرية للمشروع ومعالجة الاخطاء في التصميم وفي المخطط الهيكلي للمشروع واستبدال التصميم الخرساني بتصميم هيكلي حديدي كما هو الحال في معظم مطارات العالم الحديثة كمطار دبي الدولي بالإضافة إلى ما سيشكله الهيكل الحديدي من سرعة في الإنجاز وجمال المنظر وتقليل التكلفة لاسيما في ظل الانخفاض العالمي الملحوظ لأسعار النفط واستجابتا للتوجيهات السامية لصاحب السمو امير البلاد حفظه الله بترشيد وتخفيض الانفاق وتقليل المصروفات.

الكندري يسأل عن إلغاء لجنة التحقيق في مخالفات القطاع النفطي

قدم النائب فيصل الكندري سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح وجاء في نص السؤال:

قام وزير النفط السابق بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة عبدالله المديرس للنظر فيما سطره ديوان المحاسبة حول ملاحظات ومخالفات القطاع النفطي وما اشار اليه تقرير متابعة أداء الجهاز الحكومي لذا يرجى تزويدي بجميع النتائج ومحاضر اجتماع اللجنة والمراسلات التي تمت بين اللجنة وشركات القطاع النفطي؟

ما أسباب إلغاء اللجنة قبل استكمال اعمالها؟

فيصل الكندري

المقترعون 81 ألفا و218 ناخبا وناخبة

49 مرشحا ومرشحة يخوضون تكميلية الثالثة

أغلق باب الترشح للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة أمس الأول على تقدم 49 مرشحا للمنافسة على المقعد الشاغر في الدائرة الثالثة بينهم امرأتان بينما تنازل ثلاثة مرشحين عن طلب ترشحهم.

من جانبه قال مدير ادارة شؤون الانتخابات صلاح الشطي ان باب التنازل سيكون مفتوحا حتى 12 فبراير المقبل والاقتراع في 20 من الشهر نفسه مضيفا أنه يمكن للمرشحين الذين لم يحالفهم الحظ في الفوز استرجاع قيمة الترشيح شريطة حصولهم على 10 % من مجموع الاصوات في دائرتهم.

وذكر الشطي ان عدد الناخبين في الدائرة الثالثة يبلغ 81 الفا و218 ناخبا وناخبة الذكور منهم 37 ألفا و278 ناخبا والاناث 43 ألفا و940 ناخبة موزعين على 84 لجنة 45 منها للنساء و39 لجنة للرجال في 20 مدرسة موزعة مناصفة.

وردا على سؤال عن دفع الرسوم عبر الكي نت أوضح الشطي أنه لا يمكن تطبيق ذلك الآن الا بعد دراسة وافية مع الشركة المختصة والبنوك المتعاونة معها للتخلص من كلفة الرسوم التي تؤخذ على عملية الدفع الكي نت.

وكانت وزارة الداخلية اعلنت فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة عن الدائرة الانتخابية الثالثة في 13 يناير الجاري.

وجاء الاعلان وفقا لأحكام القانون رقم (35 لسنة 1962) بشأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له وبناء على القرار الوزاري رقم (112 لسنة 2016) بدعوة الناخبين للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرة الانتخابية الثالثة.

أسماء المرشحين في 10 أيام من فتح باب التسجيل

الأيام	المرشحون	عدد المرشحين
اليوم الأول	اسامة الطاحوس جاسم الكندري طاهر الفيلكاوي عبدالعزيز السمحان حسين العصيمي خالد الحمد رسلي بورسلي سليمان الكوح علي الحداد وليد الشراح	10
اليوم الثاني	خالد العتيبي عبداللطيف الشمري عمار أسيري مشعل العتيبي	4
اليوم الثالث	بدر المويزري	1
اليوم الرابع	أحمد نبيل الفضل عبدالله مطلق الضويحي علي عبدالله الخميس فؤاد عبدالرحمن الهاشم نجيب سعيد العوضي	5
اليوم الخامس	عبدالله الكندري فوزي الصقر فيصل السليسل مزيد المعوشرجي عيسى عبدالله فهيد العجمي أحمد الطيار خالد الهاجري	8
اليوم السادس	سامي الشريدة خليفة الخده أماني الصالح خالد الديحاني فرج الخضري	5
اليوم السابع	هشام البغلي عبدالكريم الهندال علي الزنكي	3
اليوم الثامن	خالد ابراهيم العتيبي عبدالوهاب الأمير فهد مطلق الشريعان يوسف العوضي	4
اليوم التاسع	جراح السلطان عبدالمنعم الفزيع مشعل الطويل وليد غلوم	4
اليوم العاشر	جمال الحويدي حسن الجعفر صالح التمار عبدالأمير الابراهيم منى العطار	5
الإجمالي		49
المتنازلون		
	جابر غزاي شقير المطيري عيد شريم العتيبي عبدالله اسماعيل الأنصاري	3

25 تقريرا للجان على جدول أعمال جلسة بعد غد الثلاثاء

تضمن جدول أعمال جلسة بعد غد الثلاثاء 34 بندا بالإضافة إلى بند ما يستجد من أعمال منها التصديق على المضابط و25 تقريرا للجان البرلمانية منها الوكالات التجارية والفحص الطبي ومنع التعامل التجاري في وقت صلاة الجمعة و6 رسائل واردة تضمنت تقرير لجنة الأولويات بشأن تكليف المجلس متابعة إصدار الحكومة اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي أقرها المجلس و3 كتب من الحكومة وفيما يلي التفاصيل:

البند الأول: التصديق على المضبطتين التاليتين:

*(1344/أ) بتاريخ 2016/1/12م

*(1344/ب) بتاريخ 2016/1/13م

البند الثاني: كشف الأوراق والرسائل الواردة.

البند الثالث: الأسئلة

(وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة)

البند الرابع: الإحالات (حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة)

البند الخامس: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

التقرير الأول للجنة شؤون المرأة والأسرة عن الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم (2 مكررا) إلى القانون رقم (31) لسنة 2008م بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج.

التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن:

1- مشروع القانون بتنظيم الوكالات التجارية.

2- التعديل المقترح على مشروع القانون بتنظيم الوكالات التجارية والمقدم من الحكومة.

3- التعديل المقترح على مشروع القانون بتنظيم الوكالات التجارية والمقدم من بعض الأعضاء.

التقرير الرابع والثمانون للجنة المرافق العامة عن الاقتراح بقانون بشأن منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة.

التقرير السابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة.

التقرير الثامن للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT).

احدى جلسات مجلس الأمة

البند السادس:

أ- طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن التعيينات والترقيات التي اعتمدها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة في الفترة التي عاصرت الاستجواب المقدم من النائب د. عبدالله محمد الطريجي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

ب -كتاب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة مرفق به تقرير الرد على التوصيات الخاصة بجلسة الاستجواب الموجه من العضو د. عبدالله محمد الطريجي.

ج - كتاب وزير التجارة والصناعة بشأن التعيينات والترقيات أو التنقلات خلال الفترة السابقة مباشرة على استقالة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة السابق د. عبدالمحسن مدعج المدعج.

د- كتاب وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بشأن التعيينات والترقيات أو التنقلات خلال الفترة السابقة مباشرة على استقالة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة السابق.

العود للبندالخامس: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

التقرير الأول للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال في شأن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2012م في شأن جامعة جابر الأحمد.

(في جلسة 2015/6/17 قرر المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة مع احتفاظه بدوره في جدول الأعمال حتى دور الانعقاد المقبل).

التقرير السابع للجنة حماية الأموال العامة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1993م بشأن حماية الأموال العامة.

التقرير الثالث للجنة شؤون الإسكان والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مدينة صباح الأحمد المتطورة.

التقرير الرابع للجنة شؤون الإسكان والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون في شأن توفير وحدات وشقق سكنية في المناطق الحضرية.

التقرير الثاني والثلاثون بعد المئة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (53) لسنة 2001م بشأن الإدارة العامة للتحقيقات.

التقرير الخامس والأربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (180) من القانون رقم (12) لسنة 1963م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

التقرير الرابع عشر للجنة المرافق العامة عن الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مطار دولي خارج حدود المناطق السكنية.

التقرير التاسع عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن المرسوم بالقانون رقم (12) لسنة 2008 م بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960م.

التقرير الثامن عشر التكميلي للتقرير العاشر للجنة الشؤون الخارجية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل مع الكيان الصهيوني.

التقرير السابع والستون التكميلي للتقرير الخامس عشر للجنة المرافق العامة والمدرج بصفة الاستعجال عن المرسوم بالقانون رقم (119) لسنة 2013م في شأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي.

التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروع القانون بشأن تعديل الاعتمادات فيما بين أبواب ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2016/2015.

التقرير الثالث والستون للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحات بقوانين (وعددها خمسة) في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 م.

التقرير السادس عشر للجنة الشؤون الخارجية عن الاقتراح بقانون في شأن التزام الأشخاص الاعتبارية الوطنية والعربية والأجنبية في دولة الكويت بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التقرير الحادي والثمانون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشأن إنشاء هيئة عامة مستقلة لرؤية هلال شهر رمضان وهلال شهر شوال.

التقرير الرابع للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد عن:

1- التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشأن التشجيع على حفظ القرآن الكريم.

2- الاقتراح بقانون في شأن التشجيع على حفظ القرآن الكريم.

3- الاقتراح بقانون في شأن حفظة القرآن الكريم.

التقرير السابع عشر للجنة الشؤون الخارجية عن الاقتراح بقانون في شأن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الأمنية.

التقرير التاسع والأربعون للجنة المرافق العامة عن الاقتراح بقانون في شأن إنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت النووية للأغراض السلمية.

التقرير السابع والعشرون بعد المئة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون في شأن تجريم ممارسة أعمال السحر والشعوذة.

التقرير الثامن والستون للجنة المرافق العامة عن:

1- الاقتراحين بقانونين في شأن عدم جواز قطع المياه والتيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي.

2- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (3 مكررا) إلى القانون رقم (48) لسنة 2005م بشأن تسوية المبالغ المستحقة على المواطنين المترتبة على استهلاكهم الكهرباء والماء.

التقرير الأول للجنة المرافق العامة عن الاقتراحات بقوانين بشأن إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث.

البند السابع: تقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الأمة للديوان بإحالة تقارير اللجان عن طلبات التحقيق التي تتضمن الإحالة للنيابة إلى ديوان المحاسبة.

البند الثامن: كتاب وزير التربية وزير التعليم العالي بشأن طلب تشكيل لجنة تحقيق حول تكرار حالات وفيات العمال في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية).

كتاب وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مرفق به تقرير عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى.

كتاب وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مرفق به رد الحكومة بشأن تقريري لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة أسواق المال رقمي (1،2).

البند التاسع: ما يستجد من الأعمال.

5 شكاوى واردة

تضمن كشف العرائض والشكاوى الواردة لمجلس الأمة 5 شكاوى جاءت كالتالي:

- مقدمة من مواطن يتضرر من عدم حصوله على المعاش التقاعدي لوالده وذلك نتيجة لتقاعس وزارة المواصلات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن القيام بدورهما بالرغم من مراجعاته المتكررة لكل من الوزارة والمؤسسة على مدى سنوات.

- مقدمة من موظفة تعمل بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بوظيفة رئيس قسم تتضرر من قرار المجلس الصادر بحقها رقم (2015/175) والذي يترتب عليه ضياع أقدميتها بالقسم وحرمانها من فرص الترقية مستقبلا.

- مقدمة من مواطن يعمل في وزارة الإعلام يتضرر من القرارات التعسفية التي صدرت بحقه ودون علمه مما يتسبب في ضياع حقه الأدبي والمالي.

- مقدمة من رئيس مكتب تبادل المعلومات الاستخبارية بالإدارة العامة للجمارك يتضرر من حرمانه من الترقية للوظيفة الأعلى ومنحها لغيره وفقا للقرار الصادر من الإدارة رقم 2015/9723 دون وجه حق.

- مقدمة من مواطن يتضرر من رفض وزارة الخارجية شغله وظيفة ملحق دبلوماسي رغم انطباق جميع الشروط عليه وحصوله على أعلى نسبة بين جميع المتقدمين.

تقرير «الأولويات» عن تأخر اللوائح التنفيذية لبعض القوانين على جلسة الثلاثاء

تقاعس التجارة عن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك

أنجزت لجنة الأولويات تقريرها الأول عن متابعة إصدار الحكومة اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي أقرها المجلس وجاء في التقرير ما يلي:

وحدد القرار مهمة اللجنة في الآتي:

1 - مراجعة القوانين المذكورة في الطلب مع امكانية اضافة أي قوانين اخرى تراها اللجنة.

2 - إعداد تقرير متكامل يشتمل على سير تنفيذ القانون حسب المدة المقررة وكل ما يتعلق بذلك ورفعه الى مكتب المجلس.

3 - يقوم مكتب المجلس بتحديد جلسة لمناقشة ما تم في الطلب المذكور بعد توزيع تقرير اللجنة على الأعضاء.

- هذا وقد رأت اللجنة استنادا الى قرار مكتب المجلس ان تضيف الى القوانين المذكورة القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية والقوانين التي لم تصدر لها قرارات حتى الان على النحو المبين في الجدول رقم 2.

وقامت اللجنة بتصنيف القوانين حسب الوزارات المناط بها تطبيقها ثم قامت بتوجيه كتب للوزارات تطلب فيها تزويدها بما قامت به كل وزارة من اجراء لإصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين مع تحديد جدول زمني يوضح مراحل اصدار هذه اللوائح وتاريخ الانتهاء من اصدارها وبيان العقبات - إن وجدت - التي حالت دون اصدارها.

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين بتاريخ 20 و2015/12/27 استغرقا 8 ساعات القت خلالها بوزارات المالية والتجارة والصناعة والصحة والعدل ووزارة الاشغال العامة والداخلية الدولة لشؤون مجلس الوزراء والكهرباء والماء والشؤون الاجتماعية والعمل والاسكان والمواصلات والتربية.

وفيما يلي ردود كل وزارة حول القوانين المتعلقة بها:

جانب من اجتماع سابق للجنة الأولويات

أولا: وزارة المالية

1 - رقم 23 لسنة 2015 بشأن انشاء جهاز المراقبين الماليين: تم إعداد مشروع اللائحة التنفيذية واحيلت الى مجلس الوزراء بتاريخ 2015/12/3 وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المعقودة بتاريخ 2015/12/14 على اللائحة التنفيذية لذلك القانون وجار اصدارها بمرسوم في القريب العاجل.

2 - رقم 29 لسنة 2015 بشأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للاتجار في المواشي: تم تشكيل لجنة تأسيسية لإنشاء الشركة بتاريخ 2015/8/20 وعقدت اللجنة 6

التتمة ص09

جدول رقم (1)

م	موضوع القانون	رقم القانون	السنة	تاريخ النشر
1	قانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية قانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية	68 69	2015	2015 /8 /1
2	قانون رقم 12 لسنة 2015 باصدار قانون محكمة الأسرة	12	2015	2015/3/22
3	القانون رقم (113) لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 بشأن اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية المواد 3 و4 و5 و6 و7 و9 و11 و27 مكررا ز و34 و10 مكررا و11 و12 من قانون (47) لسنة 1993 (تشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ المشاريع للموسسة العامة للرعاية السكنية واجراء جميع الاعمال وشركات وتمويلها وحق مجلس ادارة المؤسسة في اصدار اللوائح الخاصة بالمؤسسة ومنحه صلاحيات مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة وجواز قيام المؤسسة بتسليم أراض لها لشركات القطاع الخاص لانشاء لجنة فنية متخصصة ولمدير الموسسة ان يطلب اي بيانات من اي جهة حكومية والغاء باب المدن السكنية الثالث مكررا) (المواد 2 و5 و9 من القانون 27 لسنة 1995 انجاز 50 الف وحدة خلال سنة طرح الاراضي بين الشركات المحلية او العالمية وجواز بيع القسائم الزائدة).	113	2015	2014 /8/17
4	القانون رقم 19لسنة 2014 باضافة مادة جديدة برقم 28 مكررا الى القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية (المادة 28 مكررا د) (قرض مواد البناء 30 ألف دينار).	19	2014	2014/2/16
5	القانون رقم 2 لسنة 2015 باضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا الى القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية المادة 29 مكررا توفير السكن لمن باع بيته بالايجار.	2	2015	2015 /2/15

م	موضوع القانون	رقم القانون	السنة	تاريخ النشر
6	القانون رقم 28 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 51 لسنة 2010 بشأن انشاء صندوق لمعالجة اوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية تجاه البنوك وشركات الاستثمار.	28	2014	2014 /3/30
7	قانون رقم 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك	39	2014	2014 / 6 /8
8	القانون رقم 29 لسنة 2015 بشأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للاتجار في المواشي.	29	2015	2015 /6/14
9	قانون رقم 19 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.	19	2015	2015 / 5 /10
10	القانون رقم 2 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.	2	2014	2014 / 2 / 2
11	القانون رقم 2 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	10	2015	2015 / 3/31
12	قانون رقم 67 لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الانسان	67	2015	2015 / 7/26
13	قانون رقم 37 لسنة 2014 بانشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.	37	2014	2014 / 5/18
14	قانون رقم 115 لسنة 2014 بشأن انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري. قانون رقم 3 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 115 لسنة 2014 بشأن انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.	115 3	2014 2015	2014 /8/17 2015 / 2/15
15	قانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين.	114	2015	2014 / 8 /17

الصحة أنهت اللائحة التنفيذية للتأمين على المتقاعدين قبل الوقت المحدد لها

تأخير إصدار لائحة الحج والعمرة يترتب عليه رفع دعاوى قضائية

تتمة المنشور ص08

اجتماعات من تاريخ تأسيسها بهدف اختيار شركة استشارية لتقوم بأعمال تأسيس الشركة وقامت باستجلاب عروض من المكاتب الاستشارية وفازت احدى الشركات بعد حصولها على اعلى تقييم من بين العروض المقدمة وقامت اللجنة التأسيسية بتوقيع العقد معها بتاريخ 2015/11/18.

- الموعد المتوقع للانتهاء من إعداد دراسة الجدوى مع الاستشاري هو نهاية يناير 2016.

ثانيا: وزارة التجارة والصناعة:

1- رقم 13 بالموافقة على قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: صدر القرار الوزاري رقم 500 لسنة 2015 بالموافقة على اللائحة التنفيذية لذلك القانون.

2- رقم 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك: من المسائل المتعلقة باصدار اللائحة التنفيذية لذلك القانون تشكيل اللجنة الوطنية لحماية المستهلك وقد تم تشكيلها وعقدت خمسة اجتماعات وجار الإعداد لاصدار اللائحة التنفيذية.

3- رقم 2 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: صدرت اللائحة التنفيذية في بداية 2015 وبدأ العمل بها في 2015/10/27.

وتنوه اللجنة الى ما ذكره وزير التجارة والصناعة بخصوص الموافقة على قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باصدار لائحته التنفيذية عمل على عدم تسجيل العلامات التجارية خارج دولة الكويت كما ان تحديد الرسوم على التسجيل بنسبة 40% يساعد على تسجيل العلامات التجارية داخل الكويت.

- كما تشير اللجنة الى تقاعس الوزارة عن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك الذي يمس حياة المواطنين واحتياجاتهم الضرورية لمعيشتهم والذين اضحوا يعانون من لهيب الاسعار وارتفاعها بصورة فاحشة باتوا من مغرمها مثقلين وضجوا بالشكوى من غلاء السلع الاساسية الذي زادهم نفورا من بطء الوزارة في اصدار اللائحة التنفيذية لذلك القانون وتهيب اللجنة بالوزير ان يعمل حثيثا على صدورها لكي يضع عن المستهلكين اصرهم ويحد من ارتفاع الاسعار الذي يستنزف اموالهم.

ثالثا: وزارة الصحة

1- رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين: اقرار القانون رقم 114 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين بتاريخ 2014/7/23.

- نشر القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين بجريدة الكويت اليوم الرسمية بتاريخ 2014/8/17.

- تشكيل اللجنة المختصة بوضع شروط التأهيل وتأهيل شركات التأمين وإعداد شروط ومناقصة التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين بتاريخ 2014/10/20.

- مخاطبة لجنة المناقصات المركزية لطرح تأهيل شركات التأمين الصحي بتاريخ 2014/11/16.

- إعادة مخاطبة لجنة المناقصات المركزية لطرح تأهيل شركات التأمين الصحي بعد تعديل بعض الشروط بتاريخ 2014/12/22.

- صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 114 لسنة 2014 في جريدة الكويت اليوم الرسمية بتاريخ 2015/2/1.

- طرح التأهيل بجريدة الكويت اليوم الرسمية بتاريخ 2015/3/22.

- مخاطبة لجنة المناقصات المركزية للرد على استفسارات الشركات المتقدمة للتأهيل بتاريخ 2015/4/20.

- إقفال التأهيل وتسلم العطاءات من قبل لجنة المناقصات الرمركزية بتاريخ 2015/5/21.

- مخاطبة لجنة المناقصات المركزية بنتيجة التأهيل بتاريخ 2015/6/14.

- الموافقة على نتيجة التأهيل من قبل لجنة المناقصات المركزية ونشرها بجريدة الكويت اليوم الرسمي وقد تأهلت ثماني شركات من اصل تسع تقدمت للتأهيل بتاريخ 2015/7/12.

- الاجتماع التمهيدي الاول مع شركات التأمين الصحي التي تم تأهيلها وقد حضرت الشركات الثانية المتأهلة بتاريخ 2015/7/14.

- مخاطبة الفتوى والتشريع لإعداد شروط المناقصة بتاريخ 2015/7/22.

- مخاطبة لجنة المناقصات المركزية لطرح المناقصة بتاريخ 2015/7/23.

- موافقة الفتوى والتشريع على شروط المناقصة بتاريخ 2014/7/22.

- طرح المناقصة من قبل لجنة المناقصات المركزية بجريدة الكويت اليوم الرسمية بتاريخ 2015/8/30.

- الاجتماع التمهيدي الثاني للرد على استفسارات الشركات المؤهلة والتي قامت بشراء كراسة المناقصة قد حضرت خمس من اصل ثماني شركات بتاريخ 2015/9/13.

- اقفال المناقصة بتاريخ 2015/10/18.

- تم تمديد اقفال المناقصة لمدة ثلاثة اسابيع من قبل لجنة المناقصات المركزية وذلك بناء على طلب الشركات المتأهلة.

- موعد اقفال المناقصة بعد التمديد بتاريخ 2915/11/8.

- تم تسلم العطاءات من قبل لجنة المناقصات المركزية بتاريخ 2015/11/15.

- تم تشكيل لجنة في وزارة الصحة لدراسة العطاءات والترسية على الشركة الفائزة وما زالت اللجنة تدرس العطاءات المقدمة من الشركات حيث تم قبول عطاءات شركتين من قبل لجنة المناقصات المركزية وسوف تنتهي اللجنة من الدراسة قريبا بتاريخ 2015/1/22.

- وتنوه اللجنة الى ان الوزارة قامت باتخاذ العديد من الاجراءات اللازمة لتطبيق القانون المذكور والعمل بلائحته التنفيذية وذلك من خلال تحديد شروط تأهيل شركات التأمين واستدراج عروض منها وقد تمت ترسية المناقصة ومخاطبة لجنة المناقصات المركزية والجهات الرقابية لاتخاذ ما يلزم نحو اتمام التعاقد مع الشركة الفائزة.

وتناشد اللجنة ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية سرعة الانتهاء من الاجراءات اللازمة لابرام العقد مع الشركة التي رست عليها المناقصة.

ومن الجوانب الايجابية ان الوزارة انهت اللائحة التنفيذية قبل الوقت المحدد لها مما يدل على ان هناك تنفيذا وانجازا في الحكومة لكن الجهاز الاعلامي يغفل ذلك وتتمنى اللجنة ان تقوم ادارة الاعلام في الوزارات بدورها حتى يطلع الناس على ما تقوم به الحكومة من انجاز وتنفيذ.

رابعا: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

1- رقم 1 لسنة 2015 بشأن تنظيم حملات الحج والعمرة: تم الانتهاء من مشروع اللائحة التنفيذية لذلك القانون بتاريخ 2015/10/11 وقد وافقت اللجنة العليا للحج والعمرة على عدد من مواد مشروع اللائحة التنفيذية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 2015/12/16 واجلت مناقشة المواد المتعلقة بوزارة التجارة والصناعة الى حين عقد اجتماع مع وزارة التجارة في 2015/1/5 ومن المتوقع ان يتم اقرار اللائحة التنفيذية للقانون في نهاية شهر فبراير 2016 وأشارت الوزارة الى انها واجهت عدة عقبات خلال اعداد اللائحة التنفيذية للقانون ادت لتأخير صدور اللائحة.

2- رقم 38 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 1982 بشأن إنشاء بيت الزكاة: صدر القانون المذكور في شهر 6 لسنة 2014 وتم اتخاذ الخطوات اللازمة لاعداد اللائحة الادارية لبيت الزكاة وتم ارسالها الى ديوان الخدمة المدنية وكذلك تم اعداد اللائحة المالية وارسلت الى وزارة المالية. وافاد مدير بيت الزكاة بان المؤسسة في انتظار رد الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وبخصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم حملات الحج والعمرة عقبت اللجنة على ما ذكره ممثلو الوزارة بأن التأخير في اصدار اللائحة قد يترتب عليه رفع دعاوى تعويض امام القضاء لتأخر الادارة في تنفيذ القانون باعتبار ذلك خطأ مرفقيا يمكن ان يرتب مسؤولية الوزارة وقد لاحظت اللجنة ان بيت الزكاة

التتمة ص10

جانب من احدى الجلسات

القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية حتى الآن - جدول رقم (2)

1	قانون رقم 42 لسنة 2014 بشأن إصدار قانون حماية البيئة	1192 2014/7/13	خلال سنة من تاريخ العمل به
2	قانون رقم 13 بالموافقة على قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	1228 2015/3/22	غير محدد المدة لإصدارة اللائحة
3	قانون رقم 18 بإصدار قانون نظام مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	1230 2015/4/5	غير محدد المدة لإصدار اللائحة
4	قانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل.	1235 2015/5/10	يعمل به بعد 6 اشهر من تاريخ النشر

عدم إصدار اللوائح التنفيذية يعتبر امتناع عن تنفيذ أوامر البرلمان

تتمة المنشور ص09

كمؤسسة حكومية يلقى بتبعة التأخير في اصدار اللوائح على الجهات الاخرى وهو امر لا يتفق مع اعتبار الوزارة في النظام البرلماني وحدة متضامنة وهيئة جماعية واحدة.

خامسا: وزارة العدل

3- رقم 12 لسنة 2015 بشأن اصدار قانون محكمة الاسرة تاريخ النشر بالجريدة الرسمية في 2015/3/22: اسند القانون الى معالي وزير العدل اصدار قرارات وزارية بتنظيم مكاتب للتوثيقات الشرعية ومراكز تسوية المنازعات الاسرية بكل محكمة محكمة اسرة وقواعد اختيار الاخصائيين المستعان برأيهم في محاكم الاسرة ومراكز التسوية وكذلك لتنظيم ادارة التنفيذ بمحكمة الأسرة وهذه القرارات يجري اعدادها حاليا فضلا عن لائحة صندوق تأمين الاسرة التي تصدرها الوزارة بالتنسيق مع المجلس الاعلى للقضاء.

- وترعى اللجنة أن رد الوزارة احتوى على عبارات انشائية وفضفاضة ولم يحدد تاريخا لاصدار اللائحة التنفيذية مما يخل بالمبادئ المقررة في وزارة العدل والتي استقرت عليها المحاكم في التمسك بالمواعيد كاجراء جوهري لقبول الدعاوى او رفضها فكيف بها وهي القوامة على العدل وآجال الدعاوى الا تعبأ تاريخ اصدار اللائحة التنفيذية لقانون يتعلق بمحاكم الاسرة واساس المجتمع هو الاسرة وفقا لنص المادة 9 من الدستور والتي يحفظ القانون كيانها ويقوي اواصرها ويحمي في ظلها الامومة والطفولة.

سادسا: وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء

1- رقم 67 لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الانسان: أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء التزام الوزارة بتسمية رئيس الديوان ونائبه قبل جلسة مجلس الامة المقرر لها تاريخ 2016/1/12 وبعد موافقة ديوان المجلس على التسمية تحتاج الوزارة لاسبوعين لتسمية اعضاء مجلس ادارة الديوان.

متابعة حكومية لمجريات الجلسة

وبعد ذلك يتم اصدار اللائحة التنفيذية للقانون في غضون اربعة اشهر.

2-رقم 37 لسنة 2014 بشأن انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات: بين رد الوزارة تبعية هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات لمعالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء كما تضمن الرد تعهد الوزارة بتقديم للائحة التنفيذية للهيئة حال ورودها اليها وسوف نوضح في تعقيب اللجنة على رد وزارة المواصلات ما ذكرته الوزارة قبل وصول رد وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

تعقيب اللجنة: ذكر الاعضاء لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ان سلطة الحكومة في اصدار اللوائح التنفيذية وان كانت في الاصل سلطة تقديرية لكن هذه السلطة تتحول الى سلطة مقيدة عندما يكلفها المشرع باصدار اللائحة التنفيذية للقانون خلال مدة معينة مما يفرض عليها التزاما باصدار اللائحة خلال المدة لها باعتبار ذلك ضمانة للافراد ضد تعسف الحكومة في استعمال سلطتها التقديرية في اصدار اللوائح التنفيذية او تعطيل القوانين وهو امر حظره الدستور في المادة 72 مما يستلزم اعمال مبدأ التنسيق الوزاري لتحقيق رغبة المشرع.

سابعا: وزارة الكهرباء والماء

1- رقم 19 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت: افاد وكيل وزارة الكهرباء بأن الوزارة بدأت في الاجراءات التنفيذية لتأسيس الشركات الكويتية المساهمة وهي الآن في طور الدورة المستندية وبالنسبة لهيئة الشراكة بين القطاع العام والخاص كان في القانون مادة تقيد الوزارة بعدد 500 ميجاوات وتم التغلب على هذا العدد.

وتجدر الاشارة الى ان اللجنة قد سألت وكيل وزارة الكهرباء عما اذا كانت هناك عقبات قانونية في اصدار اللائحة التنفيذية ام ان الامور تسير في طريقها نحو اصدارها فأجاب بالنفي وان الوزارة تنسق مع القطاع الخاص لاصدار اللائحة التنفيذية.

- كما تعهدت الحكومة بأنها ستقوم ببناء محطات وان هناك موقعا مخصصا في النويصيب لانشاء محطة بطاقة (6000 ميجاوات) ومن المقرر الانتهاء منها عام 2022م.

ثامنا: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

1- رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل: ان اللائحة التنفيذية لذلك القانون لدى مجلس الوزراء بعد انتهاء الفتوى والتشريع من مراجعتها وانه بعد موافقة مجلس الوزراء عليها ستصدر بمرسوم ومتوقع له تاريخ 2015/12/30 لان اللائحة كان يجب اصدارها في 2015/11/9 وسبب التأخير اشتراك خمس وزارات مع وزارة الشؤون في اعدادها.

2- رقم 119 لسنة 2014 في شأن اصدار الخطة السنوية لعام 2015/2014 وما تم بشأن انشاء شركات مساهمة عامة في المجالات التنموية قانون رقم 10 لسنة 2015 بشأن اصدار الخطة السنوية لعام 2016/2015 قانون رقم 11 لسنة 2015 بشأن اصدار الخطة الانمائية للسنوات 2016/2015-2019/2010 أولا: بالنسبة للقانون رقم 119 لسنة 2014 بشأن اصدار الخطة السنوية لعام 2015/2014 وما تم بشأن انشاء شركات مساهمة عامة بالمجالات التنموية فقد تم اتخاذ الاجراءات الآتية:

أ- اصدار تقارير متابعة دورية.

ب- التنسيق والتعاون مع جهاز متابعة الاداء الحكومي في متابعة مشروعات الخطة وتطوير نظام المتابعة الآلي للجهات الحكومية في تنفيذ مشروعات الخطة.

ج- استكمال انشاء شركات مساهمة عامة في المجالات التنموية الواردة بخطة التنمية السنوية.

د- تم تأسيس شركة مستشفيات الضمان الصحي.

ثانيا: بالنسبة للقانون رقم 10 لسنة 2015 بشأن اصدار الخطة السنوية لعام 2016/2015 تم اتخاذ العديد من الاجراءات وهي:

- تطوير نظام المتابعة الآلي للجهات الحكومية لتنفيذ مشروعات خطة 2016/2015.
- التنسيق والتعاون مع جهاز متابعة الاداء الحكومي في متابعة مشروعات الخطة.
- اصدار تقارير متابعة شهرية للمتطلبات التشريعية والمؤسسية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

د- اصدار تقارير متابعة شهرية للمشروعات الاستراتيجية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

هـ- اصدار تقارير متابعة دورية.

ثالثا: بالنسبة للقانون رقم 11 لسنة 2015 باصدار الخطة الانمائية للسنوات 2016/2015 - 2020/2019 فقد تم اصدار تقارير متابعة دورية للخطط السنوية تتضمن تنفيذ ما ورد في ذلك القانون.

تعقيب اللجنة: اشارت اللجنة في معرض تعقيبها على ردود الوزيرة الى ان مصدر التزام الحكومة باصدار اللائحة التنفيذية يكمن في نص القانون الصادر من البرلمان والذي يتضمن امرا ملزما واجب الاتباع فاذا ما امتنعت الحكومة عن اصدار اللائحة التنفيذية او تأخرت في اصدارها فان ذلك يعتبر مجرد امتناع عن تنفيذ اوامر اللبرلمان ومحاولة لتعطيل سلطته في التشريع ومن ثم يتحول الى مجرد مجلس استشاري وتبدو الحكومة كأنها ممثل الامة الوحيدة المستقل، الامر الذي يدفع بالبرلمان في هذه الحالة الى تحريك المسؤولية السياسية لاعضائها عن هذا التعطيل او التراخي في اصدار اللوائح التنفيذية وهذه المسؤولية لا تكفي لجبر الاضرار التي تلحق بالمواطنين نتيجة امتناع الحكومة او تأخرها في اصدار اللوائح التنفيذية في الوقت المعقول اذ لا شك ان

التتمة ص11

القوانين التي لم تصدر لها قرارات حتى الآن — جدول رقم (3)

م	القانون	تاريخ النشر وعدد الجريدة	المدة المحددة لإصدار اللائحة التنفيذية	ملاحظات
1	قانون رقم 23 لسنة 2014 تعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة وتعديل المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 2012 بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة	1173 2015 /3 / 2		
2	قانون رقم 38 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 1982 بشأن إنشاء بيت الزكاة	1186 2014 / 6 / 1		
3	قانون رقم 115 لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.	1197 2014 / 8 / 17	غير محدد المدة لإصدار القرارات	يعمل به بعد 6 أشهر من تاريخ النشر
4	قانون رقم 1 لسنة 2015 بشأن تنظيم حملات الحج والعمرة	1223 2015 / 2 / 15	غير محدد المدة لإصدار القرارات	يعمل به من تاريخ النشر
5	قانون رقم 2 لسنة 2015 باضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا الى القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية من باع بيته.	1223 2015 / 2 / 15	غير محدد المدة لإصدار القرارات	يعمل به من تاريخ النشر
6	قانون رقم 69 بشأن انشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية	1246 2015 / 7 / 26		يعمل به من تاريخ النشر

لجنة الأولويات رفضت رد المواصلات واعتبرته محاولة للتنصل من المسؤولية

تتمة المنشور ص10

هذا الامتناع او ذلك التأخير يعتبر خطا يمكن ان يكون محلا لدعوى الغاء القرار السلبي المتمثل في عدم اصدار الحكومة لتلك اللوائح والتي يرفعها المتضررون من موقف الحكومة مما يعني ان المسؤولية قانونية كذلك اي منها مسؤولية مزدوجة سياسية وقانونية.

تاسعا: وزارة الاسكان

1- رقم 2 لسنة 2015 باضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في الرعاية السكنية من باع بيته: صدر القرار الوزاري رقم 14 لسنة 2015 بشأن القواعد التنفيذية للقانون المذكور موضحا به الشروط والاوضاع التي يتم الحصول وفقا لها على المسكن الملائم للمخاطبين بهذا القانون وتم اعلان المواطنين الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة في القرار الوزاري للتقدم للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

2- رقم 113 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 بشأن اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية تم صدور اللائحة التنفيذية للقانون بتاريخ 2014/4/12 وتضمنت شروط وضوابط بيع الاراضي الفضاء المملوكة للدولة بالمزاد العلني لاغراض الرعاية السكنية وتم اعداد دليل للمستثمرين.

3- المواد 3 و4 و5 و6 و7 و9 و11 و27 مكررا ز و34 و10 مكررا و11 و12 من قانون 47 لسنة 1993 تشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ المشاريع للمؤسسة العامة للرعاية السكنية اجراء جميع الاعمال اعادة العمل بالمادتين 6 و7 الخاصتين بمنح المؤسسة صلاحية تأسيس شركات وتمويلها حق مجلس ادارة المؤسسة في اصدار اللوائح الخاصة بالمؤسسة ومنحه صلاحيات مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة جاز قيام المؤسسة بتسليم اراض لها لشركات القطاع الخاص لانشاء قسائم تقديم تقارير نصف سنوية لمجلس الامة وانشاء لجنة فنية متخصصة ولمدير المؤسسة ان يطلب اي بيانات من اي جهة حكومية الغاء باب المدن السكنية الثالث مكرر: تم اصدار لائحة التعاقد المباشر بتاريخ 2014/11/13 بالقرار الوزاري رقم 146 لسنة 2014 في العقود التي تقل قيمتها عن عشرة ملايين دينار كما صدر القرار الاداري رقم 1706 لسنة 2014 بتاريخ 2014/11/23 بتشكيل لجنة التعاقد المباشر.

- قامت المؤسسة بالتعاقد مع مكتب استشاري عالمي بتاريخ 2015/2/22 لتقديم خدمات الدعم الفني والاستراتيجي والجدوى الاقتصادية لتأسيس الشركات او تمويلها.

- تم اصدار القرار الوزاري رقم 31 لسنة 2015 بتاريخ 2015/8/23 بتشكيل لجنة اعتماد المخططات التنظيمية وكذلك اصدار لائحة التعاقد المباشر للعقود التي تقل قيمتها عن عشرة ملايين دينار كويتي واللوائح والقرارات ذات الصلة بالقرار الوزاري رقم 146 لسنة 2014.

المواد 2 - 5 - 9 من القانون 27 لسنة 1995 (إنجاز 50 ألف وحدة خلال سنة وطرح الاراضي بين الشركات المحلية او العالمية وجواز بيع القسائم الزائدة).

وبالنسبة لقيام المؤسسة بتسليم بعض اراضيها للقطاع الخاص لانشاء قسام وتم تحديد الاطر القانونية والتعاقدية لذلك بموجب اللائحة التنفيذية للقانون المذكور التي صدرت بتاريخ 12 / 4/ 2015.

- تم تشكيل اللجنة المتخصصة لدراسة ومراجعة كل ما يتصل بالمناقصات الخاصة بتنفيذ المشاريع الاسكانية، وتم صدور القرار الوزاري رقم 13 لسنة 2015 بتحديد اختصاصات اللجنة وقواعد واجراءات عملها.

- جار اعداد لائحة الاستثمار لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

4 - القانون رقم 19 لسنة 2014 باضافة مادة جديدة برقم 28 مكرر الى القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية (المادة 28 مكررا د) (قرض مواد البناء بقيمة 30 ألف دينار): تم تنفيذ القانون على جميع المخاطبين بأحكامه وفق شروط استحقاق المواد المدعومة في حدود المبلغ المحدد بالقانون وهو 30 الف دينار كويتي.

تعقيب اللجنة: رأت اللجنة في رد الوزارة المكتوب انه اقرب الى الجدول المقارن لنصوص الاقتراحات او المشاريع بقوانين دون اعداد جدول زمني يتضمن تقسيمات تحتوي على التواريخ والزمن المتوقع لاصدار اللوائح كما ان الرد الكتابي لم يراجع ولذلك احتوى على اخطاء مطبعية عديدة وعدت الوزارة بتصحيحها وارسالها للجنة وقامت فعلا بارسالها للجنة بعد تصحيحها.

عاشرا: وزارة المواصلات

1 - رقم 23 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة وتعديل المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 2012 بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة: الجهة المناط بها اصدار اللائحة التنفيذية للقانون هي مجلس الوزراء ومن ثم يخرج عن مهام واعمال مجلس ادارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وقد قام وزير المواصلات بمخاطبة رئيس الفتوى والتشريع لاعداد الصيغة القانونية للائحة التنفيذية للقانون وقامت الفتوى بارسال مشروع اللائحة لوزير المواصلات لعرضه على مجلس الوزراء عن طريق وزير الدولة لشؤونه وحتى تاريخه لم يتم اعتماد مشروع اللائحة التنفيذية المزمع اصدارها من مجلس الوزراء الموقر.

2 - رقم 37 لسنة 2014 بشأن انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات: بينت الوزارة انها شاركت في اعداد القانون الا انها ليست هي الجهة المختصة بوضع اللائحة التنفيذية، حيث انه وفق لقوانين انشاء الهيئات فان مجالس الهيئات هي الجهة المختصة باعداد ومتابعة اعتماد اللوائح التنفيذية للقوانين واصدارها.

تعقيب اللجنة: رفضت اللجنة رد الوزارة لانه يعبر عن محاولة للتنصل من المسؤولية عن التأخير في اصدار اللائحة التنفيذية لقانون انشاء هيئة تنظيم الاتصال وتقنية المعلومات لان القانون حدد في مادة التعارف الواردة فيه الوزارة المختصة وانها وزارة المواصلات ثم ان الرد يتعارض مع كون الوزارات وحدة واحدة متضامنة في المسؤولية عن اعمالها، وبذلك تتغافل الوزارة عما هو معروف من مبادئ اساسية مقررة في القانون الاداري اهمها خضوع الهيئات العامة للوصاية الادارية التي تباشرها الحكومة عليها ومن مظاهر هذه الوصاية الرقابة والاشراف والمتابعة، وحيث ان الوصاية الادارية للدولة من اسس التنظيم الاداري التي تباشرها على الهيئات.

حادي عشر: وزارة الأشغال العامة

1- رقم 42 لسنة 2014 بشأن قانون اصدار قانون حماية البيئة: صدر القانون بتاريخ 2015/6/29 ودخل النفاذ بتاريخ 2015/10/12 وذلك استنادا الى المادة رقم 181 من الباب التاسع الاحكام الختامية والتي نصت على انه: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

- وحول اللائحة التنفيذية فقد نصت المادة 179 من الباب

التتمة ص12

لقطة عامة من احدى الجلسات

نتائج التقرير

بعد اطلاع اللجنة على ردود الوزارات والجهات التابعة لها بشأن سير تنفيذ القوانين المتعلقة بها حسب المدة المقررة لاصدار اللوائح التنفيذية لتلك القوانين توصلت الى النتائج الآتية:

1 - تشعب موضوعات بعض القوانين بين اكثر من وزارة او جهة حكومية وعدم التنسيق والتعاون بينها لعقد الاجتماعات المشتركة لاعداد اللوائح التنفيذية لتلك القوانين.

2 - القاء بعض الوزارات بتبعة التأخير في اصدار اللوائح التنفيذية على مجلس الوزراء او وزارات اخرى او جهات حكومية تابعة لها مثل بيت الزكاة وادارة الحج والعمرة بوزارة الاوقاف مع ان الوزارة في النظام البرلماني وحدة واحدة متضامنة.

3 - اصدار بعض الوزارات للوائح التنفيذية للقوانين ذات العلاقة بنشاطها وعدم قيام ادارة الاعلام في تلك الوزارات بابراز هذا الانجاز كما هو الحال في وزارة الصحة.

4 - بعض الوزارات ذكرت ان اللائحة التنفيذية في طور الاعداد او الصياغة لدى الفتوى والتشريع والبعض الآخر ذكر انه تم رفعها الى مجلس الوزراء لاصدارها.

5 - ان قيمة القوانين تكمن في ان تبث فيها روح الحياة وتبرز لوائحها الى حيز الوجود وليس لاي وعد مهما عظم ولا لأي امل مهما سما من اثر في النفوس واستيلاء على القلب ما يفوق تطبيق القوانين وتنفيذها.

6 - امتناع بعض الوزراء عن حضور اجتماعات اللجنة ما يشكل عدم تقدير منهم للمجلس حق قدره وليس لهم في الامتناع عن الحضور اي عذر به يعتذرون او حجة بها يحتجون.

7 - عدم اكتراث بعض الوزارات بالمدة المحددة في القانون لاصدار اللائحة التنفيذية وغالبيتها تطلب امهالا وارجاء وتسويفا.

- تفاوتت ردود الوزارات تفاوتا واضحا في الرد على اللجنة بشأن عدم اصدار اللوائح التنفيذية واغلبها قدم اعذارا وهمية واهية.

8 - وجدت اللجنة ان البون شاسع بين ما يريده النواب من فعالية في سرعة تطبيق القانون وبين التراخي والبطء من الحكومة في تنفيذ القانون رغم حق الشعب في ان يعرف ممثلوه تاريخا محددا لتنفيذ القانون حتى يكونوا على دراية بأعمال الوزارات ومدى انجازها لتلك اللوائح التنفيذية.

سلطة الحكومة مقيدة بتكليف المشرع إصدار اللوائح التنفيذية

تتمة المنشور ص11

التاسع في الاحكام الختامية من قانون حماية البيئة على ان يصدر الوزير المختص القرارات واللوائح والانظمة اللازمة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به.

- وعليه فان الهيئة العامة للبيئة ما زالت ضمن الفترة المحددة في القانون لاصدار اللائحة التنفيذية.

- اكدت الهيئة العامة للبيئة انها حاليا من خلال فريق مكون من الادارات الفنية والقانونية المختصة لديها تقوم باعداد المسودة الاولية للائحة التنفيذية والمقرر رفعها الى مجلس ادارة الهيئة العامة للبيئة في نهاية شهر يوليو 2015.

2- رقم 115 بشأن انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري: تم الانتهاء من اعداد اللائحة التنفيذية بالتعاون مع ادارة الفتوى والتشريع والخاصة بالهيئة العامة للطرق والنقل البري وقد تم ارسال اللائحة الى مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2015/11/1 لاعتمادها واتمام الاجراءات.

الثاني عشر: وزارة الداخلية

1- القانون رقم 78 لسنة 2015 بشأن البصمة الوراثية: تم اعداد مشروع قرار بشأن اللائحة التنفيذية وارسل الى معالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتاريخ 2015/11/2 لعرضه على مجلس الوزراء الموقر حيث تنص المادة 12 من القانون على ان يصدر مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به.

2- القانون رقم 68 بشأن العمالة المنزلية: صدر القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية بتاريخ 2015/7/15.

- المادة 52 تنص على أن: يصدر وزير الداخلية اللوائح والنظم والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وذلك خلال ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

- اخر موعد للانتهاء من اعداد اللائحة التنفيذية للقانون 2015/68 في 2016/1/14.

- صدر القرار رقم 2015/3494 بتاريخ 2015/10/6 بشأن تشكيل لجنة برئاسة اللواء طلال معرفي مدير عام الادارة العامة لشؤون الاقامة تختص باعداد اللائحة التنفيذية والنظم القرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم 2015/68.

- للجنة الاستعانة بمن تراه لانجاز عملها على ان تقدم تقريرها خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القرار.

- تم الاستعانة بالسيد فالح الهبيدة مدير ادارة التراخيص التجارية ممثلا عن وزارة التجارة والصناعة.

حديث حكومي نيابي

- تم الانتهاء من اعداد اللائحة وعقود الاستقدام وعقود العمل الثنائية والثلاثية في اخر اجتماع وذلك يوم الخميس الموافق 2015/12/3.

- تم اعداد تقرير باعمال اللجنة ورفعه للسيد وكيل الوزارة من قبل السيد رئيس اللجنة تمهيدا لعرضه على معالي وزير الداخلية للموافقة على ما جاء في مشروع قرار اللائحة التنفيذية تمهيدا لنشره بالجريدة الرسمية والعمل به.

- يوم الاربعاء الموافقة 2015/12/16 قضت المحكمة الدستورية في الطعن رقم 25 لسنة 2015 بعدم دستورية اشتراط قانون استقدام العمالة المنزلية الحصول على شهادة الثانوية العامة لاصدار وتجديد ترخيص مزاولة انشاط استقدام العمالة المنزلية من الخارج.

- ورد لوزارة الداخلية بتاريخ 2015/12/14 كتاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية رقم mosal-38462 2015 - المؤرخ 2015/12/13 الموجه لمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والمتضمن ان مركز ايواء العمالة الوافدة بمن فيها العمالة المنزلية المشار اليها بالقانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية يخضع لاشراف الهيئة العامة للقوى العاملة وان اختصاص تحديد شروط وضوابط استقبال العمالة المنزلية حديثة الوصول والتي لم يتم تسلمها من قبل اصحاب العمل في دار الايواء يدخل ضمن عمل الهيئة المشار اليها وليس وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتطلب الوزارة المذكورة مراعاة ما سلف بيانه عند اعداد اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2015/68 سالف الذكر علما بانه جار اعداد الرد على ما جاء بكتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المشار اليه اعلاه من قبل الادارة العامة للشؤون القانونية.

- المرسوم بقانون رقم 2015/116 بشأن التنظيم الاداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها 5 و7 و8.

- المرسوم الاميري رقم 1959/17 بقانون اقامة الاجانب.

- القانون رقم 2015/69 بشأن انشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

تعقيب اللجنة: قبلت اللجنة اعتذار وزير الداخلية عن عدم حضور الاجتماع لعذر طبي ورأت ان الرد المكتوب من الوزارة هو اقرب الردود الى المطلوب من الوزارات حيث احتوى على جداول دونت فيها رقم القانون وتاريخ النشر والمدة المحددة لاصدار اللائحة والنص الوارد في القانون بخصوص اللائحة التنفيذية وتستنهض اللجنة همة الوزارة لاصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ومضاء انجازها في غير هوادة او ابطاء.

الثالث عشر: وزارة التربية

رقم 25 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 11 لسنة 1965 بشأن التعليم الالزامي: تطبيق الوزارة جميع مواد قانون التعليم الالزامي باستثناء المادة 8 المندرجة تحت المادة الاولى التي تنص على: يلتزم المسؤولون عن قيد المواليد بالهيئة العامة للمعلومات المدنية باخطار وزارة التربية بقوائم تشمل كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بعناوين الاطفال الكويتيين المقيمين لديها قبل بلوغهم السن القانونية للالزام بسنة وذلك في ميعاد لا يجاوز شهر يونيو حيث ما زالت المخاطبات مستمرة مع الجهات المختصة بالهيئة العامة للمعلومات المدنية.

4 توصيات

بعد دراسة ردود الوزارات والجهات الحكومية التابعة لها وفحص المستندات التي تم تزويد اللجنة بها توصي اللجنة بالآتي:

1 - سرعة الانتهاء من تعديلات قانون المناقصات من قبل اللجنة المالية والاقتصادية وعرضه على المجلس لاقراره حتى تستطيع الوزارات والجهات الحكومية اعداد اللوائح التنفيذية للقوانين ذات الصلة بقانون المناقصات.

2 - ضرورة اعداد الوزارات والجهات التابعة لها لجداول واضحة تبين الفترة الزمنية للانتهاء من اصدار اللوائح التنفيذية للقوانين التي تتعلق بنشاطها وتاريخ صدورها وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية ورقم العدد والمدة المقررة في القانون لاصدار اللائحة وذكر نص المادة الواردة بالقانون المتعلقة باللائحة التنفيذية بدلا من السرد العادي للردود وخلوها من تلك الجداول وقد احسنت وزارة الداخلية في عرض ردودها من خلال جدول استوفى غالب العناصر وليس كل العناصر المطلوبة في رد الوزارة.

3 - قيام الوزارات باصدار اللوائح التنفيذية في المواعيد التي حددها القانون حتى تتفادى الدعاوى القضائية التي قد ترفع عليها لعدم اصدار اللوائح اصلا او التأخير في اصدارها وما يترتب على ذلك من آثار تؤثر في سير المرافق العامة او على ميزانية الدولة ومرفق توضيح بالجانب القانوني في الموضوع.

4 - التزام الوزراء لحضور اجتماعات لجان المجلس والا عد ذلك بمثابة استهانة بقوة الارادة الشعبية التي يعبر عنها النواب في المجلس.

6 رسائل واردة

تضمن كشف الأوراق والرسائل الواردة لمجلس الأمة بجلسته المعقودة صباح يوم الثلاثاء الموافق 26 / 1/ 2016، 6 رسائل واردة جاءت كالتالي:

- رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها تمديد المهلة الممنوحة للجنة لإنجاز تقريرها عن المشروع بقانون بشأن المناقصات العامة.

قرار مكتب المجلس بعرض التقرير الأول للجنة الأولويات عن متابعة اصدار الحكومة للوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي اقرها المجلس ضمن بند الرسائل الواردة.

- رسالة من عضو مجلس الامة سعدون حماد العتيبي يطلب فيها استعجال لجنة المرافق العامة لانهاء تقريرها الخاص بالاقتراح بقانون بتعديل نص البند (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن بلدية الكويت.

- رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها من المجلس الزام الحكومة بتقديم المستندات التي يطلبها ديوان المحاسبة في شأن المخالفات التي شابت بيع الأسهم الخاصة بالشركة الكويتية الوطنية للخدمات العقارية.

- رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها اعادة تكليف اللجنة (بصفتها لجنة تحقيق) في دراسة بعض الموضوعات التي سبق تكليف اللجنة بدراستها.

- رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يطلب فيها رد التقرير الثالث والستين للجنة لمزيد من الدراسة (عملا بنص المادة 59 من اللائحة الداخلية).

اللجنة التشريعية تقر حظر التدخين في وسائل النقل والأماكن العامة

جانب من اجتماع سابق للجنة التشريعية

أحالت لجنة الشؤون التشريعية على مجلس الأمة تقريرها عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (125 مكررا) الى القانون رقم 42 لسنة2014 في شأن إصدار قانون حماية البيئة.

وقد أحال رئيس مجلس الأمة على لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحين بقانونين المشار اليهما الأول بتاريخ 2015/4/9 والثاني بتاريخ 2015/11/18 لدراستهما وتقديم تقرير بشأنهما الى المجلس.

وتبين للجنة ان الاقتراح بقانون الاول نص في مادته الأولى على ان:

تضاف مادة جديدة برقم 125 مكررا الى القانون رقم 42 لسنة 2014 المشار إليه نصها الآتي:

يعاقب بغرامة خمسة آلاف دينار كويتي كل من ألقى على الشواطئ أو في مياه البحر مواد ضارة بالبيئة أو ملوثة لها مثل القناني الفارغة أيا كان نوعها وأكياس البلاستيك وغيرها من المواد الضارة بالصحة والبيئة ويعاقب بغرامة عشرة آلاف دينار كويتي كل من ألقى هذه الأشياء الملوثة على الجزر.

كما يعاقب بذات العقوبة صاحب القارب الذي يلقي هذه المواد الضارة بالصحة والبيئة على الشاطئ أو في مياه البحر أو على الجزر وتكون العقوبة للقوارب الصغيرة خمسة آلاف دينار كويتي وفي حال العود خمسة آلاف دينار كويتي ومصادرة القارب أما للقوارب المتوسطة الخاصة والتجارية فتكون العقوبة خمسة وعشرين الف دينار كويتي وفي حال العود خمسة وعشرين ألف دينار كويتي ومصادرة القارب اما اذا كانت باخرة كبيرة تجارية او سياحية او ناقلة للبترول فتكون العقوبة اول مرة خمسمائة الف دينار كويتي وفي حال العود تصبح العقوبة مليوني دينار كويتي.

ويهدف الاقتراح بقانون على النحو المتقدم - وحسبما ورد في مذكرته الايضاحية - الى توقيع غرامة تتراوح من خمسة آلاف الى مليوني دينار كعقاب جزائي على كل من يلقي على الشواطئ او في مياه البحر او على الجزر أي مواد ضارة بالصحة العامة او البيئة سواء كان فردا او صاحب قارب او سفينة او ناقلة بترول.

2 - تبين للجنة ان الاقتراح بقانون الثاني نص في مادته الاولى على ان:

يستبدل بنص المادة 138 من القانون رقم 42 لسنة 2014 المشار اليه النص التالي:

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تزيد على مائة دينار كل من خالف حكم المادة (56 فقرة اولى/ فقرة ثانية) من هذا القانون.

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين الف دينار ولا تزيد على مائتي الف دينار كل من خالف حكم المادة (56 فقرة ثالثة) من هذا القانون كما يعاقب المدير المسؤول عن المنشأة المخالفة لحكم الفقرة الرابعة من المادة المشار اليها بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار.

ويهدف الاقتراح بقانون الثاني - حسبما ورد في مذكرته الايضاحية - الى افراد عقوبة لكل مخالفة بحسب جسامتها.

عرض عمل اللجنة

1 - الاقتراح بقانون الاول:

رأت ان فكرته جيدة بالنظر الى ضرورة المحافظة على الصحة العامة وفقا لما نص عليه الدستور في المادة 15 منه إلا ان القانون رقم 42 لسنة 2014 بإصدار قانون حماية البيئة قد حقق الغاية التي استهدفها الاقتراح بقانون المعروض اذ نص هذا القانون في المادة 33 منه على أنه: يحظر إلقاء القمامة او المخلفات ايا كان نوعها إلا في الحاويات المخصصة لذلك وذلك بعد ان حظر في المادة 32 منه إلقاء النفايات البلدية الصلبة إلا في المرافق المخصصة لذلك.

كما نظم هذا القانون في الفصل الاول من الباب الرابع منه حماية البيئة البحرية من التلوث وتناول في المواد 70-77 منه التلوث الذي يحدث من السفن والمصادر البرية وحظرت المادة 72 منه على السفن اياكانت جنسيتها تصريف او إلقاء الزيت أو مخلفاته أو غير ذلك من المواد الضارة في المنطقة المحظورة وألزمتها بتفريغ المخلفات والنفايات التي تسبب التلوث في مرافق الاستقبال.

وقد نصت المادة 133 من القانون المشار اليه على ان يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تزيد على خمسمائة دينار كل من خالف حكم المادة 33 من هذا القانون.

كما نصت المادة 141 منه على ان: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين الف دينار ولا تزيد على مائتي الف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من احدث عمدا حالة تلوث في المناطق البحرية المنصوص عليها في المادة 68 من هذا القانون بالمخالفة لأحكام المواد 72و73و74و75و76.

وفي ضوء ما تقدم فإن قانون حماية البيئة المشار اليه قد حقق ذات الاغراض التي يرنو اليها الاقتراح بقانون الاول مع اختلاف العقوبة في كل منهما وهو ما يخضع للسلطة التقديرية للمشرع في ضوء جسامة الجريمة.

2 - الاقتراح بقانون الثاني:

تبين للجنة انه جاء في ضوء ما تضمنته المادة 56 من القانون المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم 99 لسنة 2015 إذ نصت على ان:

يحظر التدخين مطلقا في وسائل النقل العام.

كما يحظر التدخين في الاماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة إلا في الأماكن المخصصة لذلك وفقا للاشتراطات والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

كما يحظر مطلقا الدعاية والاعلان عن السجائر وانواع التبغ ومشتقاته ولوازمه في اقليم دولة الكويت.

وتلتزم جميع الجهات باتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين في هذه الاماكن على نحو يكفل منع الاضرار بالآخرين.

ورأت اللجنة ان الفكرة جيدة حيث يلزم تناسب عقوبة كل جريمة مع جسامتها والعقوبات الواردة بالاقتراح بقانون الثاني والتي تتمثل كلها في غرامة تتفاوت بحسب جسامة كل جريمة مناسبة لمثل هذه الحالات من الجرائم ولا تشوبها أي مخالفة دستورية.

رأي اللجنة (التصويت)

1 - الاقتراح بقانون الاول:

انتهت اللجنة الى عدم الموافقة عليه بإجماع آراء الحاضرين من اعضائها.

2 - الاقتراح بقانون الثاني:

انتهت اللجنة الى الموافقة عليه بأغلبية آراء الحاضرين من اعضائها (1:4).

رأي الاقلية

وانبنى رأي الاقلية غير الموافقة على الاقتراح بقانون الثاني الى عدم الحاجة الى التعديل الوارد بهذا الاقتراح.

.. وترفض اقتراحا بإنشاء الهيئة العامة للسياحة

أحالت لجنة الشؤون التشريعية على مجلس الأمة تقريرها عن الاقتراح بقانون في شأن إنشاء الهيئة العامة للسياحة والمقدم من النائب سعدون حماد وقد انتهت اللجنة الى عدم الموافقة على الاقتراح بقانون حيث إنها رأت عدم ملاءمته في ضوء سياسة الدولة وقد قامت اللجنة بدراسة الاقتراح وتبين لها أنه يهدف الى تطوير السياحة لمسايرة التطور العالمي وتنمية مصادر الدخل وإيجاد فرص عمل جديدة ومتنوعة الأمر الذي يتطلب تطوير الانشطة الاقتصادية والخدمية المرتبطة بالنشاط السياحي.

وتنظم مواد الاقتراح إنشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تنقل لها اختصاصات وزارة الإعلام في شأن الاشراف على السياحة والعمل على تشجيعها ويقوم على ادارة الهيئة مجلس ادارة برئاسة وزير الاعلام وتكون للهيئة ميزانية ملحقة بميزانية وزارة الاعلام كما يسند الاقتراح للهيئة مسؤولية الاشراف والتخصيص والتوزيع للاراضي والمشاريع السياحية وأحال الاقتراح للائحة التنفيذية الاحكام التفصيلية لتنفيذ احكام القانون والتي اوجب الاقتراح صدورها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية. واظهرت الدراسة ان فكرة الاقتراح تتسق مع احكام الدستور وان انشاء الهيئة من الناحية التشريعية يتم بموجب قانون طبقا للمادة (133) من دستور الكويت.

كما تعرضت اللجنة لمناقشة سياسة الدولة كما عبر عنها خطاب النطق السامي الاميري امام مجلس الامة في افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع للفصل التشريعي الرابع عشر والتي لا تشجع على قيام هيئات ومؤسسات عامة جديدة للظروف الاقتصادية الراهنة في البلاد.

واقتصرت مناقشة اللجنة للرأي القانوني المعروض على جانب مشروعية الاقتراح من حيث انتفاء شبهة عدم الدستورية فضلا عن سلامة الصياغة التشريعية للاقتراح بوجه عام بما لا يتعارض مع احكام الدستور او القوانين السارية.

وبناء على ما تقدم رأت اللجنة ان الاقتراح بقانون يهدف الى توسيع النشاط السياحي وزيادة كفاءة ادارة قطاع السياحة والاشراف عليه بحيث يتم نقل الاختصاص والصلاحيات الى هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تتوافر لها الاستقلالية والمرونة والكفاءة الادارية.

وانتهت اللجنة الى مشروعية الاقتراح ولكن رأت عدم ملاءمته في ضوء سياسة الدولة حسبما عبر عنها الخطاب الاميري المشار اليه.

وبناء عليه انتهت اللجنة بأغلبية آراء اعضائها الحاضرين الى عدم الموافقة على الاقتراح بقانون (1:3) للاسباب السالف ذكرها واحالته للجنة المختصة وانبنى رأي الاقلية الموافقة على الاقتراح بقانون الى نبل ووجاهة الفكرة.

خلال لقائه في برنامج نبض اللجان على تلفزيون المجلس

الخرافي: الأمير قادر على الوصول بالكويت إلى بر الأمان وسط الأمواج العاتية

قال أمين سر مجلس الأمة م. عادل الخرافي إن مجلس الأمة لا يملك حلولا لمواجهة انخفاض أسعار النفط وأنه دور السلطة التنفيذية وأن المجلس يقوم دوره على تقديم كل سبل التعاون مع الحكومة لإيجاد الحلول المناسبة.

وأوضح الخرافي خلال لقائه في برنامج نبض اللجان على تلفزيون المجلس أن الأوضاع الإقليمية والدولية في الوقت الحالي يشوبها توتر واضح حتى على صعيد العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والتي ساهمت الصراعات الخفية فيما بينهما على تأجيج الأوضاع على الصعيدين الإقليمي والدولي مشددا على أن تلك الأوضاع المعقدة تستدعي تماسك الجبهة الداخلية لضمان عدم التأثر بما يحدث في الإقليم

م. عادل الخرافي

وفي الدول المجاورة مطالبا جميع الكويتيين بالتحلي بالروح التي كانت موجودة إبان الغزو العراقي الغاشم والذي قدم من خلالها الكويتيون أروع صور التلاحم والتماسك والتعاضد وتمكنت الكويت بفضل تلك الروح الوطنية لأبنائها من استرداد الوطن وكسب تعاطف المجتمع الدولي الذي وقف مع الحق الكويتي.

وطالب الخرافي في هذا الصدد بضرورة أن يعمل الكويتيون على تجنب الصراعات الداخلية التي لا تتحملها دولة صغيرة بحجم الكويت وأن يجتهدوا للعودة إلى ما كانوا عليه في السابق من تلاحم وتماسك اذهل العالم أجمع إبان الغزو الغاشم.

وأكد الخرافي أن الشباب الكويتي يحتاج إلى التوجيه السليم وتصحيح الأخطاء التي يقع فيها البعض

بدافع العنفوان الشبابي مؤكدا أن احتواء الشباب مسؤولية الدولة من خلال التعليم والإعلام ومختلف الجهات المعنية مشددا على أن جميع الكويتيين عليهم دور في بناء الوطن

وعدم استغلال مساحة الحرية الكبيرة التي تنعم بها الكويت واستغلالها استغلالا خاطئا.

وتابع أن المحاكم الآن تمتلئ بالقضايا السياسية وقضايا الرأي متسائلا عن أسباب الوصول إلى تلك المرحلة في ظل الأوضاع السياسية العصيبة التي تمر بها المنطقة والأوضاع الاقتصادية الداخلية في ظل انخفاض أسعار النفط وعلينا جميعا أن ننحي الخلافات الشخصية جانبا وأن نحرص على العمل الجماعي لتخطي تلك الأوضاع الحرجة بأمان.

وتابع موجها رسالته للشباب قائلا: كونوا من أهل (السنع) وحرية الرأي والتعبير مكفولة لكم فاستغلوها استغلالا صحيحا كما أقول لهم لنختلف مع بعضنا في الرأي

لكن ذلك لا يجب ان يخرجنا عن مسار الوطنية وحب البلد التي نعيش في كنفها وتقوم برعايتنا.

وأضاف الخرافي نحن محظوظون بوجودنا تحت قيادة أميرنا صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد ونحن على ثقة كبيرة من قدرة سموه على الوصول بالكويت إلى بر الأمان وسط هذه الأمواج العاتية والمتلاطمة والتي جرفت العديد من الدول المحيطة إلى حروب أهليه قضت على الأخضر واليابس ولكن سمو الأمير لديه من القدرة ما سيمكننا بحول الله من الوصول إلى بر الأمان.

وفيما يتعلق بأداء الحكومة قال الخرافي هناك ضعف في الاداء الحكومي وبعض القوانين التي أقرت من مجلس الأمة لم تقم الحكومة باتخاذ خطوات جادة لتنفيذها كاشفا

عن أن المجلس سيقوم خلال الجلسات المقبلة بمناقشة الحكومة في أسباب عدم تفعيل تلك القوانين.

وفيما يتعلق بانخفاض اسعار النفط أكد الخرافي على امتلاك الكويت للعديد من الحلول شريط ة على ان يقوم على تنفيذها أصحاب الكفاءات من المختصين مثمنا في هذا الصدد توجيهات سمو أمير البلاد فيما يتعلق بقضية ترشيد الإنفاق الحكومي مطالبا بتعاون السلطتين لاجتياز تلك المرحلة وتفعيل المشاريع الاستثمارية ذات العوائد المالية.

كما طالب الخرافي بتحديد نسبة العمالة الوافدة مشيدا في هذا الصدد بخطوة وزارة الداخلية بترحيل 10 آلاف وافد مخالف للقوانين.

استضافه برنامج «بلا حصانة» على تلفزيون المجلس

الطريجي: علاقتي برئيسي السلطتين متميزة وفي حدود الدستور والقانون

استضاف برنامج بلا حصانة النائب د. عبدالله الطريجي الذي تحدث عن العديد من القضايا التي تشهدها الساحة ومنها قضية التجنيس وانسحابه من كتلة الأغلبية المبطلة ورؤيته للملف الأمني. وفي التفاصيل:

قال النائب الطريجي في إجابته على سؤال بخصوص إمكانية ترشيحه لمنصب وزاري إنه يخدم الكويت من أي موقع يوجد فيه غير انه يجد دوره أكثر تميزا في الجانب التشريعي مؤكدا انه الموقع الذي يمتلك فيه قدرة كبيرة على الأداء وأنه عندما ترشح لمجلس الأمة لم تكن لديه النية في الوصول إلى كرسي الوزارة لافتا إلى ان المنصب الوزاري في هذا الوقت منصب طارد وأن تردي الأداء الحكومي في كثير من الوزارات والهيئات لا يشجع على الرغبة في تقلد منصب وزاري.

د. عبدالله الطريجي

التجنيس السياسي

وأما ماسماه بالتجنيس السياسي فأوضح الطريجي أن بند الأعمال الجليلة في قانون الجنسية فتح الباب على مدار حكومات متعاقبة للتلاعب والاستفادة منه من قبل بعض السياسيين الذين استغلوا هذا البند لتجنيس أقربائهم بدليل أن كثيرا ممن منح الجنسية في السابق تم سحبها منه لافتا إلى أنه قدم تعديلا على قانون الجنسية لإيقاف التلاعب في بند الخدمات الجليلة معربا عن رفضه لتجنيس من لا يستحق الجنسية وقال إن الجهاز المركزي لتعديل اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية قد توصل بعد التحقيق والتدقيق إلى أحقية 500 إلى600 شخص للجنسية الكويتية من الملفات التي فحصوها حتى الآن والتي وصل عددها إلى 23 ألفا من أصل 34 ملفا تقوم اللجنة العليا

للتدقيق بفحصها وتوقع في هذا الصدد إلا يزيد العدد المستحق للتجنيس في الملفات الباقية عن 600 شخص كاشفا عن وجود عدد كبير تم التوصل إلى أوراقهم الثبوتية وتبين انتماؤهم إلى بلد آخر وفقا لتصريحات المسؤولين مشيرا إلى أن التركيز حاليا لابد أن ينصب من

قبل الحكومة على تقديم خدمات لتلك الفئة وتحسين أوضاعهم المعيشية وأعرب عن اعتقاده بأن هذا لا يسعى إليه البعض من فئة البدون والذين يركزون على الحصول على الجنسية لميزاتها وليس حبا في الوطن.

وعن علاقته برئيسي السلطتين أوضح الطريجي أنها علاقة متميزة في حدود الدستور والقانون وأن علاقته بهما كانت متميزة قبل دخوله إلى البرلمان حيث كانت علاقته بسمو رئيس الوزراء منذ ان كان ضابطا بوزارة الداخلية وعلاقته برئيس مجلس الأمة بدأت من خلال وجوده في النشاط الرياضي وتوطدت بعد رئاسته لنادي السالمية في عام2008 غير أنه أشار إلى أن تكون تلك العلاقة المتميزة برئيسي السلطتين لا تصل به إلى حد النائب المدلل كما يدعي البعض وأنه لا دليل على

تحقق ذلك على أرض الواقع.

وتحدث الطريجي عن وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد مقارنا بين فترتي توليه حقيبة الوزارة قائلا: إن الفترة الحالية أفضل من حيث الأداء الذي نجده أكثر تطورا من السابق كاشفا عن وجود نية خلال دور الانعقاد السابق لديه بتقديم استجواب للوزير الخالد غير أن نقاشاته وعرضه خلال الجلسات الأمنية إضافة إلى نجاحه في التعامل مع العديد من القضايا ومنها القضايا الإرهابية علاوة على الإصلاحات التي يقوم بها داخل الوزارة جعلته يصرف النظر عن تقديم الاستجواب معتبرا أن وزير الداخلية يعمل في الطريق الصحيح.

وشدد الطريجي من جهة أخرى على استمراره على نفس النهج والخط السياسي الذي رسمه لنفسه منذ دخوله مجلس الأمة وأن

عرضه لم يختلف عما كان عليه أيام وجوده ضمن الأغلبية المبطلة في 2012 وإن كان الوضع السياسي مختلفا لتناقص عدد المعارضة في المجلس الحالي مشيرا إلى ان علاقته بالأغلبية المبطلة كانت تقوم على أساس وجود توافق في العديد من القضايا وأن انسحابه جاء بسبب بيان الأغلبية الداعم لخطاب مسلم البراك والذي رفض التوقيع عليه معتبرا أنه لا يمثله.

وعن قضية الرياضة قال الطريجي إن الرياضة في الكويت تراجعت كثيرا منذ أن هيمن عليها غير المختصين بالشأن الرياضي واستخدموها وسيلة لتحقيق مصالحهم الشخصية مؤكدا أن إقرار خصخصة الأندية سينهي الكثير من المشاكل التي تعاني منها الرياضة الكويتية.

الخالد شارك في الاجتماع الوزاري الخليجي الأمريكي

صباح الخالد خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري الخليجي الأمريكي

شارك النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشترك مع نظيرهم الامريكي جون كيري وناقش الاجتماع الذي عقد امس في مطار قاعدة الملك سلمان الجوية بالرياض عددا من الموضوعات المتعلقة بالعلاقات بين الجانبين في إطار الشراكة الاستراتيجية القائمة بينهما اضافة الى القضايا ذات الاهتمام المشترك وتطورات الأوضاع في المنطقة والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب

وضم الوفد المرافق للشيخ صباح الخالد المشارك في اعمال الاجتماع كلا من مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ د. احمد ناصر المحمد وسفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ ثامر الجابر ومساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير ناصر الحجي وعددا من مسؤولي وزارة الخارجية.

تتضمن 3 محاور وبرنامجا زمنيا ومؤشرات لقياس الأداء

ديوان المحاسبة يدشن خطته الاستراتيجية 2016 - 2020

أعلن ديوان المحاسبة تدشين مشروع خطته الاستراتيجية الرابعة للسنوات (2016 - 2020) التي ترتكز على ثلاثة محاور أولها تفعيل الإدارة الاستراتيجية والثاني تناول دعم وتنمية القدرات المؤسسية في حين ركز المحور الثالث على تطوير وسائل التواصل وزيادة المعرفة والخبرات.

و تتميز الخطة بوجود مؤشرات لقياس الأداء وتتضمن برنامجا زمنيا

وقال وكيل ديوان المحاسبة إسماعيل الغانم في بيان صحافي امس إن مشروع الخطة الاستراتيجية الجديدة نتاج عمل مكثف تم من خلال ممثلي قطاعات الديوان المختلفة والعمل تحت ضغط كبير للخروج بهذه النتيجة المشرفة.

ودعا الغانم جميع منتسبي ديوان المحاسبة إلى المشاركة في إبداء الآراء والمقترحات حول الخطة القادمة من خلال البوابة الإلكترونية للديوان موضحا أن مشاركة الموظفين في وضع أهداف الخطة الاستراتيجية هي نهج ملزم لجميع من يعمل في هذه المؤسسة وتنفيذها على أرض الواقع ينقل الديوان نقلة نوعية في العمل الرقابي.

وأضاف أن التخطيط الاستراتيجي هو جهود تراكمية ينتهجها الديوان على مدى سنوات وصولا إلى الخطة الجديدة التي تعكس مفهوم العمل الجماعي للقطاعات حيث كان لكل فرد في الديوان بصمته في الخطة منوها بجهود كل فرق العمل التي ساهمت في إعداد هذه الخطة وإنجازها بما يناسب طموحات العاملين في هذه المؤسسة.

إسماعيل الغانم

من جانبها قالت عضوة اللجنة الرئيسية لإعداد مقترحات الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة وكبيرة المدققين في إدارة الرقابة المسبقة للخدمات الاقتصادية خولة الحذران إن كل خطة استراتيجية بنيت على إنجازات الخطة التي سبقتها وصدر عن تلك الخطط العديد من الإنجازات ونظم العمل التي أسهمت في إحداث نقلة نوعية في عمل الديوان وتحقيق التميز المهني والعمل المؤسسي.

وأضافت الحذران أن الخطة الاستراتيجية الجديدة ارتكزت على ثلاثة محاور أولها تفعيل الإدارة الاستراتيجية لديوان المحاسبة والثاني تناول دعم وتنمية القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة والقدرات المهنية للعاملين في حين ركز المحور الثالث على تطوير وسائل التواصل وتشجيع تبادل وزيادة المعرفة والخبرات.

من ناحيته قال عضو اللجنة والمدقق المساعد في إدارة المؤسسات المالية والاستثمارية عمر الكوس إن الخطة الحالية تتميز بوجود مؤشرات لقياس الأداء وتتضمن برنامجا زمنيا يوضح الفترات الزمنية المحددة لإنجاز كل هدف إضافة إلى تحديد الأطراف المسؤولة عن تنفيذ جهود الخطة لدعم المساءلة وتحقيق الشفافية.

بدورها قالت عضوة اللجنة ومستشارة إدارة الشؤون الإدارية نادية العلي إن الخطة التفصيلية اشتملت على عدة مراحل وهي تصميم خطة العمل وتقييم الاحتياجات وصياغة الرؤية والرسالة والقيم إضافة إلى تحديد المسائل الاستراتيجية والأهداف الرئيسية والفرعية ووضع مؤشرات الأداء وإعداد مصفوفة التنفيذ إلى جانب توثيق الخطة وتنفيذها والمتابعة والتقييم والابلاغ عن الأداء.

يذكر أن ديوان المحاسبة سيقيم احتفالية كبرى بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشائه في العاشر من شهر فبراير المقبل.

الإفراج عن مواطن كويتي بعد احتجازه في تنزانيا

أعلنت وزارة الخارجية امس الافراج عن مواطن كويتي كان محتجزا في تنزانيا منذ 23 يونيو الماضي وعودته الى البلاد وقال مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية الوزير المفوض سامي عبد العزيز الحمد في تصريح لكونا ان المواطن كان محتجزا لمخالفته القوانين التنزانية الخاصة بتصدير بعض انواع الحيوانات والتي يطبق بشأن مرتكبيها عقوبات مشددة تتراوح بين غرامة مالية كبيرة والسجن لمدة تصل الى 20 عاما.

واضاف ان هذا الافراج جاء نتيجة جهود متواصلة بذلتها السفارة الكويتية في تنزانيا بتعليمات من النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وتكللت بالنجاح.

واوضح ان وزارة الخارجية تهيب بالمواطنين ضرورة الالتزام بالقوانين عند مغادرة الدول وعدم اخراج الحيوانات او اعضاء منها والتقيد بقوانين الصيد التي تفرضها كل دولة واتخاذ الحيطة والحذر والتأكد من صحة التراخيص الخاصة بالصيد تجنبا لأي مخالفة للقوانين تضعهم تحت مساءلة تطبيق عقوبات اي عقوبات عليهم.

كما تشدد على ضرورة احترام المواطنين الكويتيين القوانين الخاصة بالبلد المضيف الذي يتواجدون فيه والحرص على تمثيل الكويت بصورة مشرفة في الخارج.

ومن جهة اخرى وفيما يتعلق بالمواطن الكويتي المخطوف في لبنان يوم الاحد الماضي محسن براك العجمي أكد الحمد اهتمام وزارة الخارجية بالموضوع وحرصها على عودته سالما الى البلاد بأسرع وقت ممكن.

وافاد بأن سفير دولة الكويت في لبنان باشر على الفور الاتصال بالجهات اللبنانية المختصة وعلى اعلى المستويات مطالبا اياها بالبحث والتحري والوصول الى الجناة وتحرير المواطن المخطوف ومحاسبة المجرمين مؤكدا ان التواصل مازال مستمرا بين وزارة الخارجية الكويتية والسلطات اللبنانية سعيا لإنهاء مأساة خطف هذا المواطن الذي نرجو سرعة عودته الى اهله وذويه.

الكويت رئيسا للمجموعة العربية في اليونسكو

تتويجا لجهودها الاقليمية والدولية تسلمت الكويت رئاسة المجموعة العربية في منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو لعام 2016

واكد المندوب الدائم لدولة الكويت بالمنظمة الدولية د. مشعل حياة حرص الكويت على تدعيم التعاون والتنسيق العربي داخل منظمة اليونسكو خلال فترة رئاستها الدولية للمجموعة العربية التي تضم اثنتين وعشرين دولة واشار الى اهمية الدور الذي تلعبه الكويت بصفتها رئيسة للمجموعة في ايصال الافكار ووجهات النظر العربية للامانة العامة لليونسكو داعيا الى استغلال اهمية وثقل المجموعة بمواقف تهم المجموعة العربية في العديد من المجالات

برنامج تدريبي للألعاب التمثيلية لرياض الأطفال

تطلق وزارة التربية اليوم البرنامج التدريبي للألعاب التمثيلية لمرحلة رياض الأطفال بمشاركة 60 معلمة ويستمر حتى 28 الجاري ويعد الأول من نوعه على المستوى العربي. وقال رئيس قسم المسرح المدرسي في الوزارة عباس مراد في تصريح صحافي امس إنه تم ترشيح 60 معلمة من معلمات رياض الأطفال بواقع 10 معلمات من كل منطقة تعليمية للالتحاق بالبرنامج.

بيت ديكسون متحف ومركز إشعاع ثقافي في الكويت

يعتبر بيت ديكسون شاهد حي على حقبة مهمة من تاريخ الكويت الحديث بكل ما يحفل به من رمزية رافقت أحداثا مهمة بدأت مع اتخاذه من قبل المقيم السياسي البريطاني في الكويت هارولد ديكسون سكنا له عام 1929 وينسب إليه. وأنشئ البيت بدايات القرن الـ19 وكان مملوكا للتاجر الكويتي محمد بن علي العصفور وهو مبني من أحجار البحر المحلية (الدبش) وبعد وفاة الكولونيل ديكسون عام 1959 ظلت زوجته فيوليت (أم سعود) مستأجرة له حتى عام 1990 وبعد وفاتها تم ضمه إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وافتتح في 23 يناير عام 2001 ليكون متحفا ومركزا للاشعاع الثقافي في الكويت.

مقعد للاستراحة في فناء البيت

شرفة بيت ديكسون

انتشال عوامة جانحة من نقعة الشملان

تمكن فريق الغوص الكويتي من انتشال ورفع عوامة بحرية جانحة تزن طنا واحدا من نقعة الشملان إضافة الى رفع مخلفات بلاستيكية وخشبية وشباك صيد مهملة من حوض النقعة زنتها طنان.

وقال رئيس الفريق وليد الفاضل لكونا إن الفريق استطاع رفع عوامة جانحة في ساحل شرق في جون الكويت حديدية الصنع ويعتقد أنها تتبع أحد المشاريع البحرية في الجون موضحا أنه تم استخدام رافعة من بلدية الكويت وسيارة نقل لاستخراج هذه القطعة نظرا إلى وزنها الثقيل.

النادي العلمي اختتم دورته الربيعية

اختتم النادي العلمي دورته العلمية الربيعية التي خصصت للمرحلة العمرية من 8 إلى 17 عاما شملت أقسام الكيمياء والروبوت والفيزياء والطاقة البديلة وبرامج تصاميم الكمبيوتر والخراطة والإلكترونيات.

واوضح النادي في بيان امس أنه يعد دورات متطورة وبرامج جديدة متنوعة في إداراته وأقسامه خلال فترتي الربيع والصيف والكثير من الورش العلمية المجهزة بأحدث الوسائل التعليمية والبحثية لتلبية حاجات ومتطلبات البحث العلمي التجريبي.

وأوضح أن الدورة الربيعية اشتملت على برامج علمية جديدة تجمع بين التعليم والمرح وهو الأسلوب الجديد الذي يركز النادي على تطبيقه في أنشطته العلمية.

اقبال كبيرة على جناح الكويت في المعرض الدولي للسياحة

سفيرا الكويت وقطر في جناح الكويت

يشهد الجناح الكويتي في المعرض الدولي للسياحة بإسبانيا (فيتور 2016) اقبالا كبيرا في رابع أيام المعرض الذي تستضيفه مدريد بمشاركة 165 دولة.

قالت مديرة إدارة السياحة في قطاع السياحة بوزارة الاعلام ماجدة بهبهاني ان القطاع بصدد تطوير أجندة سياحية متكاملة كما أنه بصدد إنشاء وحدة قياس وتخطيط ومتابعة لإعداد التقارير الإحصائيات الدورية لتكون بذلك لبنة قطاع السياحة.

وقالت ان ذلك سيتم بالاستفادة من خبراء منظمة السياحة العالمية والتعاون مع خبرائها لتنمية هذا القطاع مشيرة في سياق متصل إلى ان جميع المشاريع الصغيرة التي تقام اليوم في دولة الكويت على أيدي شباب وشابات كويتيين تساهم في دفع عجلة الاقتصاد وتساهم في تنمية القطاع السياحي. واوضحت بهبهاني التي تترأس الوفد الكويتي المشارك في المعرض الدولي للسياحة بإسبانيا (فيتور 2016) الذي تستضيفه مدريد بمشاركة 165 دولة ان الكويت تسعى للنهوض بصناعة السياحة والارتقاء بها لتنويع مصادر الدخل القومي لاسيما في هذه اللحظات الحساسة التي تشهد فيها أسعار النفط هبوطا كبيرا ويضم الوفد الكويتي في مشاركته السابعة بالمعرض الدولي رئيسة قسم التسويق السياحي بقطاع السياحة بالوزارة سندس الحمر.

ويشهد الجناح الكويتي توافد عدد كبير من المهنيين وأصحاب الشركات الراغبين في الاستعلام عن معالم دولة الكويت الحضارية وعروضها السياحية الخاصة والمنتجات التي تقدمها وخاصة للسياح الأوروبيين.

الوفيات

● **هديل محمد مرشد العراده، 21 عاما، (شيعت)**، رجال: الجابرية، ق6، ش 102، م220، تلفون: 25326865، نساء: الجابرية، ق9، ش18، م18

● **عبد المحسن علي خليفة شاهين الغانم، 74 عاما، (شيع)**، رجال: الفيحاء، ق2، ش20، م11، ديوان الغانم، تلفون: 22575939، نساء: الخالدية، ق1، ش غزة، جادة 7، م47، تلفون: 24925696

● **بجاد عبدالله برغش الديحاني، 6 اعوام، (شيع)**، سعد العبدالله، ق7، ش730، م39، الشارع العام، تلفون: 66336663 - 51777707

● **زينب عبدالخالق ياسين حسين، 26 عاما، (شيعت)**، رجال: بيان، مسجد الامام الحسن، تلفون: 66605022، نساء: السالمية، ق12، ش ابو هريرة، جادة5، م45، حسينية ببيبي علوية، تلفون: 99370663

● **نزيهه سفاح الراشد، 60 عاما، (شيعت)**، رجال: الاندلس، ق13، ش3، م14، تلفون: 99709012، نساء: الصليبخات، ق4، ش115، ج8م1

● **لقا حسين كريم، 71 عاما، (شيعت)**، رجال: حسينية بوحمد، الدعية، تلفون: 90079981 - 69999379، نساء: الرميثية، ق4، ش44، م5، حسينية ام صادق، تلفون: 90079980 - 97154949

● **احمد عبدالله غباش الشطي، 60 عاما، (شيع)**، رجال: العمرية، ق1، ش 5، م17، تلفون: 97660984، نساء: القصور، ق1، ش22، م1

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	05.19
الشروق	06.41
الظهر	12.00
العصر	02.59
المغرب	05.19
العشاء	06.39

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع